الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

التّقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023

مارس 2024

الفـــهـــــــــــــــــرس

المحور الأوّل: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1-ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة.....1

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....7

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

1- نتائج أداء البرنامج.....13

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....17

II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

3- نتائج أداء البرنامج.....21

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....25

III- برنامج المياه

4- نتائج أداء البرنامج.....30

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....37

IV- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

5- نتائج أداء البرنامج.....42

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....50

V- برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

6- نتائج أداء البرنامج.....55

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....65

VI- برنامج القيادة والمساندة

7- نتائج أداء البرنامج.....71

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....75

المحور الأوّل

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة :

لدعم مهمتها، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ضمن الخطة الإستراتيجية للتنمية الفلاحية في أفق 2035 بصياغة بيان رؤية سيوجه برامجها ومشاريعها على مدى السنوات القادمة، وبيانها:"**فلاحة صامدة ودامجة ومستدامة**"تساند التنمية وتعزّز الأمن المائي والغذائي وذلك بالتزام الوزارة من خلال التعاون والانفتاح على بقية الشركاء والمتدخلين، بالعمل على تحقيق ازدهار القطاع الفلاحي بصفة خاصة وتنمية الثروات الوطنية بصفة عامة والمساهمة في تحقيق الرفاه والعيش الكريم للمواطن التونسي في كافة ربوع الوطن. كما تعكس هذه الرؤية الالتزام الراسخ بالمساهمة في توفير الغذاء بالكمية والجودة المطلوبة وبحماية الموارد الطبيعية وضمان حق الأجيال القادمة في إطار ثلاثة محاور إستراتيجيّة:

- **المحور الأول: استخدام مستدام للموارد الطبيعية يضمن الأمن المائي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية**
- **المحور الثاني: النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة**
- **المحور الثالث: إطار مؤسساتي ملائم ومحيط فلاحي شامل يضمن الإدماج والنجاعة**

وقد اتّسمت سنة 2023 بتواصل انحباس الأمطار للموسم الرابع على التوالي وارتفاع معدّلات الحرارة مسجلة أرقاما قياسية كان لها الأثر السلبي على قطاع إنتاج الأشجار المثمرة وقطاع لحم الدجاج والبيض وقطاع الأعلاف. فقد تسبب شح المياه الناتج عن التغيرات المناخية المتسارعة بالإضافة إلى ارتفاع كلفة المواد الأولية والمنتجات الأساسية الموردة مما أثر على مردودية المنظومات الفلاحية وساهم في تدهور موارد الرزق للفئات الهشة المعتمدة على النشاط الفلاحي كنشاط رئيسي في ظل غياب أنشطة اقتصادية مزدهرة قادرة على خلق مواطن شغل بديلة.

ويمكن اعتبار أداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023 في مجمله جيد حسب الإمكانيات المتاحة باعتماد مبدأي الفاعلية والنجاعة لتحقيق القيمة المنشودة فقد حقق الهدف الإستراتيجي تطور وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تطورا ملحوظا على مستوى الإنجاز خاصة مؤشر استغلال المنتوج الغابي الذي

خلال سنة 2023 بلغت نسبة استغلال الخشب مقارنة بالإمكانيات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا 85% بالمقارنة بالتقديرات والتي تساوي 85% وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 100% ويعتبر الأداء جيد مقارنة بالقيمة المستهدفة.

كما شهد الهدف الإستراتيجي تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي إنجازا بنسبة 100%للمؤشر نسبة التزود بالماء الصالح للشرب ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

ويمكن حوصلة وتبويب أهم الإجراءات والتدابير والبرامج المعتمدة في سنة 2023 حسب مجالات النشاط الفلاحي فيما يلي:

1-1برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

- إعداد إستراتيجية للنهوض بمنظومة الحبوب.
- إنجاز برنامج تدخل جهوي لإنقاذ أصول الزيتون من الجفاف بتطاوين وقابس ومدنين
- إعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الزيتون ومراجعة كراس الشروط الفنية لتصدير زيت الزيتون .
- مراجعة كراس شروط المتعلقة بتوريد مادتي الذرة وفيتورة الصوجا مع تحديد المسؤوليات فيما يتعّلق بتخزين وتزويد السوق بانتظام.
- الشروع في إعداد خطة وطنية لتنمية قطاع الأعلاف في أفق 2035بهدف الحد من العجز العلفي الجملي والترفيع في نسبة تغطية الحاجيات الغذائية الحيوانية.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بمنظومة الألبان في أفق 2035في ظل التغيرات المناخية بهدف المحافظة على توازن وديمومة المنظومة والّنهوض بسلسلة القيمة لمنتوجات الألبان وتحسين حوكمتها

2-1 برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- مواصلة العمل بنظام الراحة البيولوجية والمتمثل في ايقاف الصيد بالجر بخليج قابس لثلاثة أشهر (من 01جويلية إلى 30سبتمبر) والراحة البيولوجية لسمك البوسيف لثلاثة

أشهر موزعة على فترتين الأولى من 15فيفري إلى 15مارس وتمتد الفترة الثانية من 1أكتوبر إلى 30نوفمبر.

- إسناد الموافقات على تنويع أسماك التربية بالنسبة الى الأصناف المتأتية من البحر الابيض المتوسط.
- وضع خطة للنهوض بقطاع صيد القفالة نظرا لتراجع المخزون حسب نتائج البحث العلمي وقد تم منع صيد القفالة لثلاث مواسم على التوالي.

1-3برنامج المياه

- الانتهاء من إنجاز الدراسة الاستشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050حيث تم استكمال المرحلة الخامسة والأخيرة التي حددت محاور المخططات العملية وتحديد خطة عمل تضم 43برنامجا و 1200اجراء
- مراجعة تراتيب وإجراآت استخلاص معاليم مياه الري وارساء منظومة للتوظيف الاجباري لمعاليم مياه الري لضمان الاستخلاص والقطع النهائي مع المديونية

1-4 برنامج الغابات والمراعي وتهيئة الأراضيالفلاحية

- الشروع في مراجعة شاملة لأحكام مجلة الغابات بالتنسيق مع مركز الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل.
- الانتهاء من د ارسة تشخيص الوضع العقاري للموارد الغابية.

1-5 برنامج التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشادالفلاحي

- تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم العالي عبر إرساء نظام إدارة الجودة طبقا للمواصفات ايزو 2015 -9001 بمؤّسسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي.

وضع نظام إدارة الجودة حسب المعيار الدولي ايزو 2015-9001بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وحسب المعيار الدولي ايزو 2018- 21001 بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري حيث تم تكوين فريق مكلف بإدارة نظام الجودة واعداد دليل مرجعي لطلب مرافقة ومصادقة على نظام ادارة الجودة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات 2023 (ق م) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	699 000	679 577	- 19 423	97%
	اعتمادات الدفع	699 000	642 392	- 56 608	92%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	38 307	52 301	13994	137%
	اعتمادات الدفع	38 307	40 527	2220	106%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	602 159	614 372	12213	102%
	اعتمادات الدفع	602 159	623 109	20950	103%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 582 385	1 402 902	-179 483	89%
	اعتمادات الدفع	625 534	594 839	-30 695	95%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**2 921 851**	**2 749 152**	**-172 699**	**94%**
	اعتمادات الدفع	**1 965 000**	**1 900 867**	**-64 133**	**97%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية**

تحليل نتائج تنفيذ الميزانية:

نفقات التأجير والتسيير:

- **البرنامج الإنتاج الفلاحي:**

  - إجراء تحويلات داخل البرنامجبقيمة 150 ألف دينار من قسم التأجير لفائدة قسم التسيير لخلاص فواتير متعلقة بتقييم ومتابعة أصناف النباتات المقدّمة للحماية والترسيم بالسجل الرسمي للأصناف النباتية تبعا للاتفاقية التي أبرمتها الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية مع بعض الهياكل العمومية المختصة
  - دعم نفقات قسم التدخلات للبرنامج1 بمبلغ 322 ألف دينار لتغطية النقص الحاصل في مبلغ مساهمة الدولة التونسية في ميزانية المجلس الدولي للزيتون عن طريق إجراء تحويل من البرنامج 4_قسم التأجير
  - فتح اعتماد تكميلي بقسم التدخّلات_الفصل 11325 بقيمة 4,923 مليون دينار لفائدة المجمع المهني المشترك للخضر

البرنامج المياه:

- توفير اعتمادات لفائدة قسم التدخلات بقيمة 9,5 مليون دينار لخلاص الفواتير الخاصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ذات الجهد المتوسط لشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال الخاصة بتحويل مياه الشمال الناتجة عن عملية الضخ الإضافية لكميات المياه تبعا للإتفاقية الممضاة بين الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال مفصّلة كما يلي:
  - ✓ إجراء تحويل داخل البرنامج من قسم التأجير بقيمة 4,703 مليون دينار
  - ✓ إجراء تحويل بين البرامج بقيمة 4,797 مليون دينار (من برنامج 4_قسم التأجير إلى البرنامج 3 _قسم التدخلات)

البرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

- إجراء تحويلات بالنقص من البرنامج 4_قسم التأجير بقيمة 5,119 مليون دينار مفصلة كما يلي
  - ✓ تحويل اعتمادات من البرنامج 4_قسم التأجيرإلى البرنامج1 _قسم التدخلات بقيمة 322 ألف دينار
  - ✓ تحويل اعتمادات من البرنامج 4_قسم التأجيرإلى البرنامج1 _قسم التدخلات بقيمة 4,797 مليون دينار

البرنامج القيادة والمساندة:

- دعم نفقات التسيير بمبلغ 10,945 مليون دينار عن طريق أجراء تحويلات من قسم التأجير بقيمة 9,310 مليون دينار وقسم التدخلات بقيمة 1,635 مليون دينار وتم إعادة توزيع هذه الاعتمادات كما يلي:
  - ✓ دعم المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بمبلغ 9,310 مليون دينار لخلاص جزء من ديونها تجاه المزودين وخاصة العموميين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال)
  - ✓ دعم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بمبلغ 150 ألف دينار
  - ✓ خلاص فواتير استهلاك الماء وفواتير استهلاك الكهرباء والغاز وتنفيذ أحكام قضائية بمبلغ 675 ألف دينار

مع الإشارة أن مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة تولت تجميد 25% من المنح المرسّمة بعنوان التسيير لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة وغير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أي ما يعادل 7,470 مليون دينار.

النفقات ذات الصبغة التنموية:

تم فتح اعتمادات دفع بقيمة 1133,9 مليون دينار موزعة حسب مصادر التمويل بينخزينة الدولة بقيمة 876,5 مليون دينار وقروض خارجية بقيمة257,4 مليون دينار وذلك لإنجاز المشاريع حسب البرامج كمايلي:

- **الإنتاج الفلاحي:**
  - 96 مليون دينار لدعم قطاع الحليب.
  - 93,4 مليون دينار في إطار تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الإنتاج الفلاحي.
  - 28,5 مليون دينار في إطار مساهمة الدولة في تمويل صندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.
  - 2,1 مليون دينار لفائدة الخطة الوطنية لمكافحة مرض البقع السوداء على القوارص.

- **برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:**
  - 95 مليون دينار لفائدة منحة المحروقات لقطاع الصيد البحري.
  - 11 مليون دينار في إطار تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري.
  - 24,2 مليون دينار لتسوية مستحقات المقاولات حول إنجاز مشاريع البنية الأساسية المينائية.

- **برنامج المياه:**
  - تسوية نفقات المشاريع الراجعة بالنظر للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقيمة 112 مليون دينار.
  - تسوية نفقات مشاريع السدود والأشغال المائية الكبرى بقيمة 148,4 مليون دينار.
  - تسوية نفقات مشاريع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بقيمة 161,2 مليون دينار.

- **برنامج الغاباتوتهيئة الأراضي الفلاحية:**
  - تسوية 18,6مليون دينار لفائدة مشاريعالتهيئة والمحافظة على المياه والتربة.
  - تسوية8,1مليون دينار لفائدة مشاريعالغابات.
  - 111,7 مليون دينار لفائدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

- **برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:**

- تحويل1,2مليون دينار لفائدة معهد المناطق القاحلة.
- تسوية4,4مليون دينار لفائدة مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- 1,6 مليون دينار لفائدة مراكز التكوين المهني الفلاحي.
- 0,5 مليون دينار لفائدة برنامجي الارشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

- **برنامج القيادة والمساندة:**

- 34,1 مليون دينار لتسوية نفقات مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة منها 18,5 مليون دينار على موارد الخزينة.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	اعتمادات التعهد	403 171	397 368	-5 803	99%
	اعتمادات الدفع	399 703	406 989	7286	102%
البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الاحياء المائية	اعتمادات التعهد	144 255	144 436	181	100%
	اعتمادات الدفع	167 080	148 193	18 887	89%
البرنامج عدد 3: المياه	اعتمادات التعهد	1 464 721	1 362 439	102 282	93%
	اعتمادات الدفع	565 288	566 899	1611	100%
البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	اعتمادات التعهد	403 769	378 400	25 369	94%
	اعتمادات الدفع	371 298	346 470	24 828	93%
البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	اعتمادات التعهد	237 891	233 270	4 621	98%
	اعتمادات الدفع	229 411	204 393	25 018	89%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	268 044	233 238	34 806	87%
	اعتمادات الدفع	232 220	227 922	4 298	98%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**2 921 851**	**2 749 152**	**172 699**	**94%**
	اعتمادات الدفع	**1 965 000**	**1 900 867**	**64 133**	**97%**

•دون اعتبار الموارد الذاتية

المحور الثانى

تقديم الإنجازات الخاصة ببرامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2023

البرنامج عدد 1: الإنتاجالفلاحيوالجودةوالسلامةالصحيةللمنتجاتالفلاحيةوالغذائية

رئيس البرنامج : السيد عبد الفتاح سعيد	(بداية من سنة 30 جوان 2020)

1- نتائجأداءالبرنامج:

يسعى البرنامج إلى تحسين انتاجية المنظومات الفلاحية وتدعيم قدراتها التّنافسيّة بتحسين مردودية القطاع السقوي والعناية بالفلاحة المطرية والمنتجات ذات الطّاقة التصديريّة الهامّة بما يضمن دخلا مجزي اللفلاح عبرتحيين وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظّروف واستعمال التّقنيات الحديثة التي أفرزتها التّجارب بما يؤمّن نجاح المواسم الفلاحية وتحقيق الأهداف المرسومة.

وتتمثل المحاورالاستراتيجيةفي ما يلي:

- تطويرا لإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي المستديم من خلال وضع وتنفيذ خطة خصوصية للمواد الفلاحية الأساسية وذلك بالعمل على استدامة المنظومات والتحكم في فوائض المنتوجات النباتية والحيوانية وحسن التصرف فيها.
- النهوض بالجودة الملزمة والخصوصية على مستوى كافّة حلقات منظومات الإنتاج الفلاحي وذلك تماشيًا مع متطلّبات الأسواق الدّاخليّة والخارجيّة.

تعتبر مؤشرات موسم2023/2022 ضعيفة عموما، حيث عرفت مناطق الإنتاج انحباس شبه تام للأمطار بداية من شهر جانفي 2023 وتواصل إلى نهاية الفترة الربيعية مما أثر على المحاصيل الغذائية بكلّ أنواعها من زراعات كبرى وخضروات وغلال.وتم تسجيل اتلاف للزراعات المطرية في مناطق الكاف وسليانة وزغوان والقصرين وتراجع الإنتاج ببقية المناطق كما تميزت بداية الفترة الصيفية بنزول كميات هامة من الامطار في جل مناطق البلاد كان لها الأثر الإيجابي على المخزونات المائية بالسدود ولكن تسببت في أضرار كبيرة على جودة الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب. كما شهدت سنة 2023تفاقم تراجع مؤشرات منظومة الألبان الذي شهدته سنة 2022، وذلك للارتفاع غير المسبوق في سعر الأعلاف الخشنة وندرة عرضها، بالإضافة إلى تواصل ارتفاع مستويات أسعار الأعلاف المركّبة بصفة عامّة.

هذا وقد ساهم في تنفيذ أهداف برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية خلال سنة 2023عدّة فاعليين عموميين من أبرزهم:

1- ديوان الحبوب وذلك من خلالتزويد البلاد بالحبوب خاصة مع الارتفاع الغير مسبوق في الأسعار من جراء الحرب الروسية الأوكرانية وتكوين مخزون استراتيجي من بذور الحبوب الممتازة والمحافظة عليه.

2- الديوان الوطني للزيت من خلال المساهمة في تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة والمساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون حيث تم تصدير خلال سنة 2023حوالي194559 طن بقيمة جملية تناهز 3422 مليون دينار وهو ما يمثل مستوى قياسيا من حيث العائدات منها 19596 طن معلب بقيمة 418 مليون دينار مقابل تصدير 194181 طن بقيمة جملية في حدود 2213 مليون دينار خلال سنة 2022.

3- ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى من خلال تنفيذ البرامج الوطنية للنهوض بقطاع تربية الماشية وتوفير الموارد العلفية.

- **الهدف الاستراتيجي 1.1:تنميةمنظوماتالإنتاجالفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي**

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي إحكام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تشمل جل منظومات الإنتاج الفلاحي والتي تهدف إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتجات من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بمختلف منظومات الإنتاج الفلاحي بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية وتثمين السنوات الطيبة. وقدسجل هذا الهدف الاستراتيجي نسبة انجاز تعتبر هامةوذلك حسب الإمكانيات المتاحة باعتبارأن مؤشرات قيس الآداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.1.1:تحسين مردودية الزراعات السقوية

الزراعات (وحدة المؤشر)	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
- القمح الصلب (ق/هك)	36	36	42	30	%71	46	2025
- البطاطا الفصلية (طن/هك)	23	24	26	25	%96.15	26	2025
- الطماطم الفصلية (طن/هك)	67.5	66	73	67	%91.78	75	2025

تمّ تسجيلخلالسنة 2023 بالنسبة لمردودية الزراعات السقوية نسبالانجاز التالية:

- ✓ 71% بالنسبة للحبوب (القمح الصلب) ويعود ذلك بالأساس إلى الجفاف في أغلب مناطق الانتاج الذي أدى إلى نقص هام في الموارد المائية للمناطق السقوية وبالسدود هذا بالإضافة إلى عدم التحكم في تقنيات الري واللجوء إلى الري التكميلي.
- ✓ لم يتم بلوغ تقديرات المؤشر المحددة على مستوى المردود بالنسبة لزراعتي البطاطا والطماطم (على التوالي 96.15 %و91.78%)رغم العمل على تحسين الإنتاجية من خلال ممارسة التقنيات الزراعية الجيدة وذلك نظرا لتأثير التغيرات المناخية على الإنتاج وعلى الحالة الصحية للزراعاتوقد تتسبّب التغيّرات المناخية في موجات حرارة مرتفعة وأمطار في غير توقيتها المعتاد.

إنّ تواصل سنواتالجفاف قد أثّرسلبًاعلى قطاع الإنتاجالفلاحي ممّا استدعي اتّخاذ جملة من القرارات الاستثنائية خلال سنة 2023 للحدّ من هذه التّأثيرات ولتعزيزالأمنالغذائيواستعادةتوازنالمنظوماتالانتاجيةوذلكمن خلال:

- تنفيذ برنامج تدخل لمجابهة نقص الأمطار على القطاع المطري للزيتون واللوز لحماية الأشجار من الإتلاف والمحافظة على المستويات العادية للإنتاج بهدف إعانة صغار ومتوسطي الفلاحين على الري بولايات قابس ومدنين وتطاوين. وقد بلغ عدد أصول الزيتون واللوز الفتية والمنتجة التي تم ريها والمعنية بالمنحة حوالي 1.454 أصل مقابل برنامج بـ2.741 مليون أصل وهو ما ساهم في تحسين الحالة العامة والنمو الخضري والحالة الصحية للأشجار المنتجة والتي ظهرت عليها علامات الإجهاد والتيبس وحماية الغراسات الفتية كذلك من التعرّض للإتلاف جرّاء تأثيرات انحباس الأمطار والجفاف وارتفاع الحرارة. وقد قدرت كلفة الدعم بـ 3.546911 مليون دينار.
- إصدار الأمر عدد 616 لسنة 2023 المؤرخ في 12 أكتوبر 2023، لتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من جرّاء الجفاف للموسم الفلاحي 2022 – 2023، والذي يهم 13 ولاية قصد جدولة ديون الفلاحين. حيث ضبط الأمر المناطق المعنية المتواجدة على مستوى هذه الولايات بشكل مفصل ضمن قائمة تتضمن المعتمدية والعمادة والمساحات المبذورة والمساحات المتضررة ونسبة المساحات المتضررة.وقدّم الفلاحون المعنيونبهذا الإجراء شهادة معاينة مسلّمة من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تثبت أضرار الجفاف حتى تتم جدولة الديون، حالة بحالة.وتباينت نسبة الضرر حسب المناطق لتصل في أغلب المناطق إلى

حالة التضرر الكامل في حين كانت النسب أدنى على مستوى مواقع إنتاج أخرى بين 2 و5 %على غرار بعض المناطق من ولاية بنزرت.

- تنفيذ برنامج استثنائي لتوفير بذور الحبوب المراقبة لموسم 2024/2023. حيث بلغت الكميات المجمعة من القمح الصلب المراقب المعد للبذر في إطار هذا البرنامج حوالي 1 مليون قنطار.وتولّى ديوان الحبوب توفير كمية من بذور الشعير المراقب في حدود 200 ألف قنطار صافية، وإنجاز تحاليل الطاقة الانباتية ومراقبتها وتوفير كلّ المستلزمات من أكياس والمبيدات الفطرية، إضافة إلى إبرام ثلاث عقود مع شركات خدمات للمداواة والتكييس بخزانات الديوان بجبل الجلود وباجة والدهماني وذلك بداية من 15 سبتمبر 2023.

- الهدف الاستراتيجي2.1: دعموإحكام نظم الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

إن النهوضبالجودةالملزمةوالخصوصيةعلىمستوىكافّة حلقاتمنظوماتالإنتاج الفلاحي وذلك تماشيًامعمتطلّباتالأسواقالدّاخليّةوالخارجيّة يتطلب تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في دعم وإحكام نظم الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية الذي تسعى المصالح المختصة الراجعة بالنظر للبرنامج إلى تحقيقه وذلك كما تبينه

نسبة الانجاز المعتبرة للمؤشرات قيس الآداء الخاصة به والتي سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية الحيوانية

تمكن النسبة المأوية للتغطية الصحية الحيوانية من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55.58	60.2	85	69.7	82	85	2025

وقد تمّخلال سنة 2023 تحقيقنسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض،حيث بلغ معدّل إنجاز التغطية الصحية 69.7%مقابل تقديرات بـ 85%ويرجع الفارق المسجّل على مستوى الانجازات مقارنة بالتقديرات إلى عدد من الأسباب:

- اعتماد أرقام إحصائية غير محيّنة لاحتساب أو تقدير العدد الجملي للقطيع خاصة مع عمليات تهريب القطيع.
- نقص في الموارد البشرية لدى دوائر الإنتاج الحيواني وعدم وجود تقنيين وأعوان بالمصالح البيطرية الجهوية.
- ضعف مردودية عملية التلقيح بالقطاع العام حيث لا تمثل إلا نسبة معدل 40 بالمائة اعتبارا أن القطاع الخاص في التوكيل الصحي لا يغطي كامل المناطق بالبلاد.
- ضعف الموارد اللوجيستية مع تدهور الموارد المتاحة خاصة أسطول النقل.
- ضعف إقبال بعض المربيين لتلقيح حيواناتهم خاصة لداء الكلب بالنسبة لبعض المناطق.
- انخفاض قيمة الدينار مقارنة بالعملة الأجنبية وارتفاع بالتالي قيمة المواد البيولوجية المستعملة (لقاحات) لا يمكن من اقتناء كل الاحتياجات.

المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية:

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	81.5	89	85	80.7	95	90	2025

بلغت نسبة التغطية الصحية النباتية لسنة 2023 حوالي80,7% مقارنة بتقديراتبـ85%.ويعود ذلك بالأساس للأسباب التالية:

- **بالنسبة للحملات الوطنية لمكافحة الآفات والأمراض: أدى ارتفاع درجات الحرارة خلال صائفة وخريف 2023 إلى انخفاض مستوى تواجد الحشرات الضارة بالزياتين والذبابة المتوسطة للفواكه بغراسات القوارص وهو ما أدى في عديد الحالات إلى إيقاف المداواة المعلنة بعد انطلاقها وذلك لتقلص أعداد هذه الآفات وبالتالي تقلص نسب الإصابة ما انجر عنه انخفاض مساحات أو عدد أصول التي تمّت مداواتها مقارنة بالمصابة.**
- **انحباس الأمطار وشح الموارد المائية خلال سنة 2023، أدى إلى عدم تركيز تجارب أصناف الخضروات (الآخر الفصلية والبدرية) والحبوب بهدف الترسيم من ناحية وإلى إجاحة عديد المستغلات من الحبوب وبالتالي انخفاض المساحات وانخفاض المساحة الملوّثة بالأعشاب الضارة مقارنة بالمبرمج.**
- **بالنسبة للخطط الوطنية لمكافحة الآفات الحجرية، عزوف مشاركة مزودي المبيدات ذات الاستعمال الفلاحي في طلب العروض المخصص لاقتناء المبيدات لمكافحة سوسة النخيل الحمراء أنجرّ عنه انخفاض نسبة المداواة الورقية ونسبة القص القمي في إطار الخطة الوطنية لمكافحة سوسة نخيل الحمراء. بالإضافة إلى بطئ في تنفيذ صفقات عمليات مكافحة الحشرة القرمزيّة على الصبار.**
- **عدد الأيام الإعلامية التحسيسية حول البكتيريا*Xylellafastidiosa* المنجزة في إطار الخطة لفائدة مختلف الجهات كانت أقل من المبرمج.**

- صعوبة الاستجابة لمتطلبات النبات من الماء وذلك في ظل شح الموارد المائية بجهة الساحل وبالتحديد محطة التجارب بالمنستير والعمل على حلحلة الوضعية وإيجاد الصيغة المثلى التي تمكن من استغلال هذه المحطة للصالح العام.

المؤشر 3.2.1:تطوّر تصدير المنتجات البيولوجية:

إن الحصول على منتجاتبيولوجية تمثّل أداة لتثمين المنتجات الفلاحية والمساهمة في ترويجها وتسويقها بالاعتماد على خصوصيتها بالإضافة إلى المحافظة على الموروث البيئي والتنوع البيولوجي وترسيخ تقنيات الإنتاج.

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر3.2.1:تطور تصدير المنتجات البيولوجية	مليون دينار	612.5	690.5	730	1144	% 156.6	760	2025

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:

سجلت قيمة صادرات المنتجات البيولوجية سنة 2023 تطورًا بلغ 453.5 مليون دينار مقارنة بسنة 2022 أي بنسبة ارتفاع قدرت بحوالي 65.65%. ويعود ذلك إلى تطور كمية الصادرات من جهة ومن تطور القيمة المضافة للصادرات البيولوجية من جهة أخرى حيث تم تصدير سنة 2023 كميات قدرت بحوالي 66315 طن مقارنة بكمية 105505 طن سنة 2022 أي بمعدل انخفاض على مستوى الكميات قدر بحولي 37.13% وترتكز هذه الصادرات على زيت الزيتون البيولوجي الذي يمثل حوالي 85.4%من قيمة الصادرات البيولوجية الجملية.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت نفقات برنامج الإنتاج الفلاحيوالجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائيةلسنة 2022 على موارد الدولة في حدود **406 989**أ.د مقابل **375768**أ.دسنة 2022 ومقابل تقديرات حددت بـ **399703**أ.د أي بنسبة 102**%.**

وقد بلغت نسبة إنجاز نفقات التدخلات 104**%** باعتبار وأنه تم فتح اعتمادات تعهد ودفع إضافية لفائدة برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

- بقيمة 1500أ.د لتغطيةأجور الأعوانوالعملةالقارينللضيعاتالدوليةالمسترجعة الراجعين بالنظر لديوان الأراضي الدولية بعنوان سنة 2023.
- بقيمة 322 أ.د لتغطية الزيادة المسجلة في المساهمة التونسية في المجلس الدولي للزيتون.

- بقيمة 4923أ.دلفائدة المجمع المهني المشترك للخضر لتغطية نفقات مخزونات البطاطا لسنتي 2020 و2021.

وبلغت نسبة التعهد بخصوص نفقات الاستثمار 84%ويعود بالأساس إلى استحالة إتمام الإجراءات الخاصة بالتقييم المالي والفني للطلب العروض الخاص باقتناء تجهيزات ومعدات مخبرية ومواد تسيير مختلفة لفائدة المخابر الراجعة بالنظر للإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المنتجات الفلاحية.

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

وضعية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 — الوحدة ألف دينار

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	72 486	72 341	145	100%
	اعتمادات الدفع	72 486	70 129	2 357	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 891	2 295	-	121%
	اعتمادات الدفع	1 891	1 608	283	85%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	292 069	291 911	158	100%
	اعتمادات الدفع	292 069	303 548	-	104%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	36 725	30 821	5 904	84%
	اعتمادات الدفع	33 257	31 704	1 553	95%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**403 171**	**397 368**	**5 803**	**99%**
	اعتمادات الدفع	**399 703**	**406 989**	-	**102%**

وبخصوص الأنشطة فقد تم تنفيذ جل النفقات المبرمجة ما عدى نشاطتخطيط تنظيم تأطير متابعة وتقييم المواسم الفلاحيةونشاط حماية ومراقبة الصحة الحيوانية التي حققت نسبة إنجاز الاعتمادات88% والذي يعود إلى التأخير في برامج الترقيات والانتدابات بالإضافة لعدم استهلاك كامل الاعتمادات المخصصة للتوكيل الصحي.

كما سجل النشاط الثامن تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب (فاعل العمومي) بعنوان نشاط:تخطيط،تنظيم،تأطير،متابعة وتقييم المواسم الفلاحيةنسبة انجاز تقدر بـ 75% وتحويل الاعتمادات المتبقية لفائدة النشاط الثاني تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة

هذا وسجل نشاط تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائيةارتفاعًا باعتبار أنه تم التدخل لخلاص كلفة خزن البطاطا لسنتي 2020 و2021 كما تم تمويل الخزن بالنسبة لسنة

2023. بالإضافة لتسجيل ارتفاعا بالنسبة للاعتمادات المخصصة لمنحة نقل الأعلاف وذلك نظرا لشح الأمطار.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسبا لأنشطة

وضعية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 — الوحدة ألف دينار

النشاط	بيان النشاط	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%) المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
1	تخطيط، تنظيم،تأطير،متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	38 208	33 674	4 534	88%
2	تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة	83 500	93 353	-	112%
3	تدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة	28 500	28 500	-	100%
4	تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية	33 000	44 673	-	135%
5	حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	51 848	45 824	6 024	88%
6	الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	7 282	9 673	-	133%
7	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط،تنظيم،تأطير،متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	118 390	118 535	-	100%
8	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط،تنظيم،تأطير،متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	31 000	23 172	7 828	75%
9	تحويل اعتمادات لفائدة المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل بعنوان نشاط حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	4 625	4 443	182	96%
A	تحويل اعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لحماية النباتات بعنوان نشاط الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	1 350	1 642	-	122%
B	عمليات تعهد الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة	-	1 500	-	
C	تحويل اعتمادات لفائدة الديوان الوطني للزيت (فاعل العمومي) بعنوان نشاط: تخطيط،تنظيم،تأطير،متابعة وتقييم المواسم الفلاحي	2 000	2 000	-	100%
	المجموع العام	**399 703**	**406 989**	**-**	**102%**

رئيس البرنامج : السيد علي الشيخ السبوعي	(بداية من سنة 2023)

البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحيـاء المائية

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية الصيد البحري على ضمان استدامة المخزون السمكي وذلك بترشيد الإنتاج بنحو يضمن في نفس الوقت مورد رزق للبحار وحق الأجيال القادمة في هذه الثروة الطبيعية. تتمثل أهم المحاور الاستراتيجية لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التي تم تحيينها في إطار تقييم إطار القدرة على الأداء للبرنامج بمشاركة الهياكل المركزية والمصالح الجهوية للبرنامج تماشيا مع المخطط الاستراتيجي للتنمية للقطاع 2021-2025 في:

- إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.
- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية.
- التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية.
- دعم مكتسبات تأهيل القطاع وتحسين الخدمات المقدمة لفائدة المهنيين.

ويضم البرنامجالثاني:

- 14 برنامج فرعي
- فاعلعمومي:وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري: تساهم الوكالة في دعم مكتسبات التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات المينائية.
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري: يساهم المجمع في تنفيذ سياسات الدولة في مجال الرفع من القدرة التنافسية وتهيئة المصائد من خلال برامج التشجيع على خزن ونقل السمك الأزرق للمناطق الداخلية والتصرف في صندوق الراحة البيولوجية.

وتعتبر نسبة تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول "المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري" مرضية نسبيا وذلك استنادا لنسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة به. هذا وقد شهد قطاع الصيد البحري سنة 2023 تدعيم فريق المراقبة بخافرتين بطول 26م في إطار التعاون التونسي الياباني لمقاومة الصيد العشوائي.

اما بالنسبة للهدف الاستراتيجي الثاني "تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية" فتعتبر نسبة الأداء ضعيفة ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها بالأساس:

- ارتفاع تكلفة الإنتاج في ظل الاعتماد الشبه الكلي على توريد المدخلات من الأعلاف ومن فراخ الأسماك مقابل استقرار في سعر البيع وارتفاع مديونية المشاريع الناشطة بالنسبة للمؤشر "مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك
- عدم خلاص مستحقات المقاولات في الآجال أدى الى تعطل سير العمل وحال دون إتمام عدة اشغال بالنسبة للمؤشر" النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا".

ولم يتم العملبالهدف الثالث "المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار" نظرا لتعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لأربع مواسم متتالية بداية من موسم 2021/2020.

الهدفالإستراتيجي:1.2المحافظةعلىالمواردالسمكيةوالتنميةالمستديمةللصيدالبحري

تقديمالهدف:يرتبطهذاالهدفبدرجةأولىبالمحورالاستراتيجيالأول:إحكاماستغلالالثرواتالبحريةالحيةوتهيئةالمصائد السمكية. الذي يتماشى مع الأهداف 2 و8 و12 و14 من جملة أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية وذلك استنادا لنسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة به.

❖ **المؤشر 1.1.2:تركيز الأرصفة الاصطناعية**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)\(2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
كلم^2	1091	1098	1165	1098	%94	1125	1150

تم تغيير طريقة إغراق الأرصفة بطريقة مكثفة (condensé) على مسافة تباعديه بحوالي 70 متر عوضا عن 300متر وبالتالي فإنّ المساحة المبرمجةسنويًا أصبحت منذ سنة 2019 ، 25 كم^2 عوضًا عن 100 كم^2.

تمّ العمل على إبرام اتفاقية سنة 2018 مع مصالح وزارة الدفاع الوطني لصنع واغراق ارصفة اصطناعية بعرض سواحل جربة (تم برمجة إغراق مساحة تقريبية 25 كم مربع) غير انّه لأسباب فنية لم تتمكن وزارة الدفاع الوطني من انجاز هذا القسط حيث تمت مراجعة الاتفاقيةوالمصادقة عليها خلال شهر سبتمبر 2019 لإنجاز القسط المتعلق بسنة 2018 والقسط المتعلق بسنة 2019 فيما لم يتم برمجة القسط المتعلق بسنة 2020 نظرا للتأخير الحاصل في خلاص مستحقات وزارة الدفاع وتمّ إنجازه سنة 2021.

بالنسبة للمساحات المبرمجة لسنة 2022 و2023 وفي إطارمشروع "PROGEPECT"، خّصصت 3 مليون دينار من اعتمادات هذا المشروع لمواصلة إغراق عدد 570 رصيف بمنطقة العطايا بقرقنة في إطار اتفاقية مع مصالح وزارة الدفاع الوطنيإلاّأنّ إمضاء الاتّفاقيّة من قبل السيّد وزير الدّفاع الوطني لم يتمّ إلا خلال سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الدفاع الوطني بصدد صنع الأرصفة الاصطناعية ليتم إغراقها لاحقًا.

❖ **المؤشر2.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)\(1)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
وحدة صيد بحري	102	80	80	90	%88	80	80

- الهدف المبرمج يتمثل في تقليص عدد المراكب بالنسبة لكل عون حرس صيد بحري أي كلما ينخفض هذا العدد يكون المؤشر أكثر جدوى وأقرب إلى بلوغ الهدف.
- يرجع الفارق المسجل لسنة 2023 بين الانجازات (90) والتقديرات (80) إلى عدم انتداب أعوان حرس صيد بحري جدد بالإضافة إلى إحالة عدد منهم على التقاعد.

❖ **المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر، بالأجهزة الطرفية**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)\(1)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المراكب	830	868	874	893	%102	950	1035

تمّ تحيين عدد المراكب المعنية من 887إلى 1035 بناء على عملية رقمنة الأرشيف.

- استوفت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على امتداد الخمس سنوات الأخيرة كافة مراحل التركيز التدريجي للمنظومة من الجوانب التشريعية والفنية بالإضافة إلى إقرار حوافز جبائية ومالية قصد حث المهنيين لانخراط فيها حيث تمّ تجاوزت نسبة الإنجاز (تركيز الأجهزة الطرفية) خلال سنة 2023 التوقعات وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات تركيز الأجهزة الطرفية تطبيقا النصوص القانونية والترتيبية المنظمة تركيز الأجهزة الطرفية وذلك بحرمان جميع المراكب المخالفة من الخدمات الإدارية والمينائية ومنعها من الإبحار إلى

حين تسوية وضعيتها وتركيز الأجهزة الطرفيةهذا وبلغ عدد المراكب التي قامت بتجهيز مراكبها 893 مركب أي بنسبة 86.% من جملة المراكب المعنية. وتراجعت النسبة حيث تم تحيين قائمة المراكب المعنية باعتمادالرقمنة وأصبحت 1035 عوضا عن 887.

الهدفالإستراتيجي :2.2 تطويرقطاعالصيدالبحريوتربيةالأحياءالمائية

تقديمالهدف:يرتبط هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي الثالث والمتمثل في التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائيةالذي يتماشى مع الأهداف 2 و8 و12 و14من جملة أهداف التنمية المستدامة.

❖ **المؤشر1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)\(2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
طن	25970	20924	26500	21335	80.5%	27500	28500
%	17.5	13	-	16		-	-

بلغ إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2023، حوالي21335طن وهو ما يعادل 16% من الإنتاج الجملي لقطاع للصيد البحريو80.5% من الهدف المبرمج لسنة 2023. وقد ساهمت عدة عوامل في الحد من نمو هذا النشاط وتعطل نسق الإنتاج وهو ما يفسر وجود تباين بين الانجازات والتقديرات ومن أهمّها:

- *تربية الأسماك البحرية:*

- تسجيل خسائر نتيجة انتشار الأمراض على مستوى مزارع تربية الأسماك وكذلك نتيجة التقلبات الجوية (نفوق أسماك، هروب كميات هامّة من الأسماك ذات أحجام تسويقية، أضرار مادية، ...)
- ارتفاع تكلفة الإنتاج في ظل الاعتماد الشبه الكلي على توريد المدخلات من الأعلاف ومن فراخ الأسماك مقابل استقرار في سعر البيع.
- تراجع في مردودية المشاريع وعدم قدرتها على بلوغ طاقة الإنتاج القصوى وقد أدّى هذا الى توقف عدة مشاريع تربية الأسماك عن النشاط بسبب صعوبات مالية تمرّ بها.
- ارتفاع مديونية المشاريع الناشطة.

- *تربية القوقعيات:*

- صعوبة في عودة بعض مشاريع تربية القوقعيات إلى نشاطها إثر اعتداءات التي تعرضت لها سنة 2019.

- تعرض منتوج بلح البحر (حجم تسويقي ودعاميص) إلى نفوق شبه كلي بسبب ارتفاع قياسي لدرجات الحرارة خلال الفترات الصيفية بصفة متكررة سنويا
- غياب التصنيف الصحي لمواقع التربية الذي يحول دون ترويج المنتوج خاصة على مستوى الأسواق الخارجية

- *تربية أسماك المياه العذبة:*

- عدم الادلاء بالإحصائيات من قبل البحارة بصفة منتظمة والنقص الهام لكميات فراخ أسماك البوري المستزرعة ومخزون المياه بالسدود بسبب ضعف التساقطات لسنة2023.

❖ **المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
الموانئ المستلمة	1	0	3	0	% 0	3	0
مجموع الموانئ المنجزة	8	8	12	8	%0	11	11
نسبة تحقيق الهدف (%)	19.04	19.04	28.57	19.04	% 0	26.19	26.19

خلال سنة 2023 كان من المؤمل الانتهاء من أشغالحماية ميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس وتوسعة ميناءطبلبةوإحداث ميناء الصيد البحري بسيدي يوسف ولكن عدم خلاص مستحقات المقاولات في الآجال حال دون إتمام هذه الاشغال إذ واجهت المقاولات صعوبات مالية أدّت إلى توقّف الأشغال.

ملاحظة:تم تحيين تقديرات الإنجاز للسنوات المقبلة استنادًا على المنجز إلى غاية 2023.

الهدف 3.2 المراعيلمبدأالمساواةوتكافؤالفرص: تحسينوسائلوظروفالعملللنساءجامعاتالمحار

تقديمالهدف:يرتبطهذاالهدفبدرجةأولىبالمحورالاستراتيجيالأوّل:إحكام استغلال الثرواتالبحريةالحيةوتهيئةالمصائد ويتمحور حول تحسينوسائلوظروف عمل النساء جامعاتالمحار.

المؤشر1.3.2:نسبةالنساءاللاتييحملنبطاقةصيادمحترف (مركزي)

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
%	-	-	-	-	-	-	75

نظرا لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج، تم الشروع في بلورة "خطة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس" بمشاركة مختلف الهياكل المتدخلة في المنظومة. وسيرتكز تمويل هذه الخطة، التي ستمتدّ لخمس (5) سنوات، على عدد من مشاريع التعاون الدولي كمصادر أساسية للتمويل.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		ق. م الأصلي 2023 / ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	7300	7300	**%100**
	اعتمادات الدفع	7300	6650	**%91**
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	795	795	**%100**
	اعتمادات الدفع	795	173	**%22**
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	118785	118966	**%100**
	اعتمادات الدفع	118785	117018	**%99**
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	17375	17375	**%100**
	اعتمادات الدفع	40200	24352	**%61**
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	**144255**	**144436**	**%100**

	اعتمادات الدفع	167080	148193	%89

ضبطت ميزانية برنامج الصيد البحري وتربية الأسماك دينار سنة 2023 ب 167080 ألف دينار موزع حسب الجدول أعلاه وقد تم انجاز 148193 ألف دينار من الاعتمادات خلال نفس السنةاذ نلاحظ ان نسبة الإنجاز ضعيفة بالنسبة لنفقات التسيير (22%) ومتوسطة بالنسبة لنفقات الاستثمار (61%).

وتعود نسبة الإنجاز 22% في نفقات التسييرإلىأنه:

- لم يتم صرف النفقات المخصصة لإكساء الأعوان لعدم توفر مزودين.
- لم يتم صرف نفقات الوقود المخصص للحراسة الساحلية بسبب رفض الشركة الوطنية لتوزيع البترول مدنا بحصتنا لأسباب خارجة عن نطاقنا
- اما بالنسبة لنفقات التسيير المخصصة لمراكب المراقبة فلم يتم صرفها باعتبار انه تم تسلم المركبين حنبعل 3 وحنبعل 4 أواخر سنة 2023 ولم يتم الاستلام النهائي لهما إلاّ خلال شهر مارس 2024.

وتعود نسبة الإنجاز61% في نفقات الاستثمار إلىأنه:

- لم يتم صرف النفقات المخصصة لحماية خليج قابس من الصيد العشوائي باعتبار أنّه تمّ إبرام اتفاقية مع مصالح وزارة الدفاع الوطني في إطار مشروع "تعزيز الإدارة التشاركية والشاملة للمصائد الساحليّة بتونس"
- أمّا بالنسبة للنفقات المخصصة لتطوير البنية المينائية فنظرًا للتأخير الحاصل في صرف مستحقات المقاولات بداية السنة حيث توصلت بأوّل دفعة من مستحقاتهم خلال شهر أوت وبالتالي التأخر في خلاص المزودين ممّا أدى إلى عرقلة نسق سير الأشغال ممّا انجرّ عنه عدم مدّ الإدارة بكشوفات حساب ممّا أثّر سلبا على البرمجة السنوية للنفقات. وإذ واجهت المقاولات صعوبات مالية أدّت إلى توقّف الأشغال وعدم إيداع كشوفات الحساب بالوتيرة العاديّة (اعتادت الإدارة صرف من 9 إلى 11 كشف حساب خلال كل سنة مالية لكل مقاول) وبذلك لم يتمّ التوصّل لصرف ما تمّت برمجته.

وفيما يخص الأنشطة فقد تم تنفيذ كامل النفقات المبرمجة ما عدى النشاط عدد 1 المتعلق بالمحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية والنشاط عدد 5

والمتعلق بإحداث وتوسعه وإعادة تهيئة موانئ الصيد البحري، وذلك نظرا لتجميد 75% من اعتمادات الدفع.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسبالأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	ق.م الأصلي 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي عدد 1: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	نشاط عدد 1: المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية	9924	7333	%74
	نشاط عدد 2: منحة المحروقات	95000	95000	%100
	نشاط عدد3: تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية وجبر الضرر	12500	12500	%100
	نشاط عدد4:المساندة والتأجير	2036	1579	%78
	نشاط عدد5:إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد الحري	37120	22768	%61
	نشاط عدد6:تنظيم المهنة وتعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	10000	8512	%85
	نشاط عدد7: تدعيم وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري بعنوان إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	500	500	%100
	المجموع	**167080**	**148193**	**%89**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

البرنامج عدد 03:
الميـــاه

رئيس البرنامج :	المدير العام للسدود والأشغال المائية الكبرى	(بداية من سنة 2023)
السيد فائز مسلّم		

1- نتائج أداء البرنامج:

تمثل الموارد المائية عنصرا أساسيا للتنمية المستديمة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف السياسة المائية إلى ضمان الأمن المائي للأجيال الحاضرة والقادمة والمحافظة على الموازنة المائية بين العرض والطلب في مستوى يتلاءم مع الموارد المائية المتاحة في كل الحالاتوبالخصوصفي فترات الجفاف المتتالية.

وقد تم ضبط المحاور الإستراتيجية التالية:

- **التصرّف المندمج والمستديم في الموارد المائية:** ويهدف هذا التوجه إلى الرفع من أداء الشبكات والتجهيزات والتخفيض من ضياع الماء وتثمينه والاقتصاد فيه والمحافظ عليه من الاستنزاف والتلوث.
- **تأمين تزويد الطلب على المياه:** مواصلة إنجاز السدود المبرمجة وتعليتها عند الحاجة ودعم محاور الجلب من مناطق الشمال إلى المناطق الأخرى.
- **التصرّف في الطلب:** يهدف هذا التوجه الى الاقتصاد والرفع من كفاءة استغلال مياه الري وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية وتثمينها وإحكام التصرف في المنظومات المائية.
- **التركيز على استدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي:** وذلك من خلال النهوض بالمجامع المائية الموجودة وإعادة تنشيطها وإدخال المزيد من الحرفية عليها. وبالتوازي سيتم إيجاد حلول بديلة في إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي بالإضافة إلى تحسين دور المرأة في التصرف في المياه من خلال تشجيع العنصر النسائي على المشاركة في مجالس الإدارة.
- **التصرّف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات:** وذلك من خلال إقامة نظام توقّعات مناخية وإعلان مبكر ونظام معلوماتي وطني للمياه.

- **التركيز على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة:** وذلك بصيانتها والتعهد بها ووضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية خاصة على مستوى حلقات ما بعد الإنتاج لتطوير نسب الاستغلال والتكثيف.
- **إحكام استغلال الموارد المائية الجوفية:** وذلك بمواصلة نمذجة الموائد المائية المعروفة لتحيين موازنتها المائية وكذلك مواصلة برامج استكشاف موائد مائية جديدة مع توجيهها نحو المناطق المعطشة مع المحافظة على الموارد المائية من الاستغلال المفرط بإرساء استراتيجية تواصل ترتكز على برامج تحسيس وتوعية المنتفعين وتطبيق ما جاء بمجلة المياه.

. انخراط الشركة الوطنية لاستغلالوتوزيعالمياه (فاعل عمومي) في الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المائية والتصرف المحكم**من خلال إحداث محطة تحلية مياه البحر بجربة (طاقة سنوية18 م.م^3/سنة) وثلاث محطات بكل من صفاقس وسوسة والزارات بطاقة جملية أولية تقدر بـ 73م.م^3/ سنة بالإضافة لـ 15 محطة لتحلية المياه الجوفية المالحة بطاقة جملية تقدر بـ 40 م.م^3 في السنة.**

الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه

يتمثل الهدف في دعم التصرف في الطلب على المياه من خلال:

- دعم تجهيز المناطق السقوية بالمعدات المقتصدة في الماء مما يمكن من التحكم في كميات المياه المستعملة للري،
- إعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة وتثمينها في مجال الري وذلك لتخفيف الطلب على المياه التقليدية ذات النوعية الجيدة
- التحكم في السحوبات من الموارد المائية الجوفية للحد من الاستنزاف وذلك من خلال تحديد الكميات الممكن سحبها ومقاومة الحفر العشوائي.

المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات المهيئة للري بمعدات الاقتصاد في الماء(جهوي)

وحدة المؤشر	إنجازات2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	95.7	96.5	97.7	96.5	98.7	99	2025

تقدر المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء بحوالي 421 ألف هكتار إلى موفي سنة 2023، أي بنسبة 96.5 بالمائة من جملة المساحات المروية نظرا لتواصل البرنامج منذ سنة 1995. وتتوزع معدات الاقتصاد في الماء كما يلي :50 بالمائة ري موضعي و27 بالمائة بالرش و23 بالمائة ري سطحي محسن.

ويفسر عدم بلوغ التقديرات المقدرة بـ97.7 بالمائة يعود إلى التراجع النسبي في المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري بالنسبة لسنة 2023 نظرا لطول إجراءات دراسة ملفات الحصول على منح الاقتصاد في مياه الري وبطئ في صرف المنح.

والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (50%) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن والري بالرش (28%) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة.

✓ **المؤشر 2.1.3: كمياتالمياهالمعالجةالمستغلّةفيالريالفلاحي(جهوي)**

وحدة المؤشر	إنجازات2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون م 3	12	15	16	10	63	17	2025

نلاحظ أن كميات المياه المستغلة فعليا أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

شهدت أهم المناطق السقوية بالمياه المعالجة بكل من برج الطويل من ولاية أريانة والمناطق السقوية بالمياه المعالجة بنابل ظهور جرثومة السيلمونيلا مما انجر عنه التوقف الفوري لتزويد هذه المناطق بمياه الري لفترة طويلة،

أما المنطقة السقوية بالمياه المعالجة بالحاجب من ولاية صفاقس فقد سجلت انقطاعات متعددة طيلة الموسم الفلاحي نتيجة الأعطاب المتكررة خاصة على مستوى محطة الضخ نظرا لتقادمها.

كما شهدت أشغال بعض مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الإنجاز على غرار أشغال برنامج التدخلات العاجلة (كمشروع تدعيم منطقة وادي سوحيل من ولاية نابل بالمياه المتأتية من محطة التطهير SE4).

تطور الاعتماد على المعداة المقتصدة في الماء (الري السطحي المحسن- الري الموضعي والري بالرش)

تواصل توقف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطلة الخاصة من ولاية القصرين بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة الفحص من ولاية زغوان نتيجة إتلاف مخدات محطة الضخ التابعة لديوان التطهير ومنطقة صيادة لمطة من ولاية المنستير بسبب تردي نوعية المياه.

عزوف بعض الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة بسبب تردي نوعية المياه المعالجة.

المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفيّة دون اعتبار الآبار العشوائية (جهوي)

وحدة المؤشر	إنجازات2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون م3	2323.200	2200.610	2201.71	في انتظار صدور الحولية	-	2200	2025
%	105	100	100		-	100	2025

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2023:**

نظرا لحالة الجفاف التي تمر بها البلاد وتواصل انحباس المطار خلال ثلاث سنوات متتالية فان نسب استغلال الموائد الجوفية تبقى مرتفعة في ظل النقص الفادح في الموارد المائية السطحية.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف المتعلق بالتصرف في الطلب على المياه:

- **الإشكاليات**

- تدني نوعية المياه المعالجة وعدم مطابقتها للمواصفات خاصة في فترات الذروة،
- عزوف الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة،
- تأخر مشاريع تهيئة المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة بسبب جائحة كورونا،
- تمّ توقيف استغلال هذه المياه في المناطق السقوية الموجودة خلال فترة كبيرة نظرا لاكتشاف وجود رواسب للفيروس في بعض بلدان العالم
- تفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة،
- تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها،

- ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تثمين المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية،
- عدم متابعة ومراقبة كهربة الآبار السطحية،
- استخلاص معاليم استهلاك مياه الملك العمومي،
- وجود العديد من المساحات مجهزة بمعدات الري السطحي المحسن الذي يتميز بكفاءة ضعيفة مقارنة بالري الموضعي،
- رغم التجهيز بمعدات الاقتصاد في مياه ولكن تسيير عملية الري على مستوى الضيعة تعتبر الحلقة الأضعف،
- الأرقام المقدمة لهذا المؤشر تستحق التدقيق من خلال استبيانات ميدانية نظرا لأنه لم يتم مراجعته منذ انطلاق البرنامج.

  - **التدابير الممكنة لتحقيق الهدف**

- تحسين نوعية المياه المعالجة وذلك بإعادة تهيئة محطات المعالجة والرفع من طاقتها،
- تطوير تقنيات المعالجة والتحوّل التدريجي من المعالجة الثنائية للمعالجة الثلاثية،
- تحسيس المستغلين وتوعيتهم وذلك من خلال اعداد استراتيجية للتواصل مع المستعملين بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة،
- إعادة تهيئة المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة تم تخصيص حوالى 70 م.د لإعادة تهيئة 1000 هك وإحداث 3000 هك من المناطق السقوية بالمياه المعالجة،
- تفعيل قانون مجلة المياه خاصة الجوانب الردعية.
- مقاومة الحفر العشوائي من خلال تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية
- وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة وإعادة إحيائها عند الضرورة.
- إعداد الدراسات لتحديد مناطق الصيانة والتحجير
- تقييم السحوبات من المياه الباطنية باعتماد الصور الفضائية.
- تثمين فائض المياه وذلك بدعم طاقة الشحن بالموائد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين وتفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية.
- المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموائد المائية.
- استخلاص معاليم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه.

- إعطاء الأولوية لمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية للقيام بأشغال إعادة التهيئة المائية المبرمجة والصيانة اللازمة عند الاقتضاء والقيام بالأشغال اللازمة لتحسين جودة المياه المعالجة بمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية الموجودة.
- مزيد حث الفلاحين إلى التوجه نحو تجهيزات الري الموضعي.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

يحتل قطاع تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشرب مكانة متميزة ضمن اختيارات المخططات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما يكتسيه عنصر الماء الصالح للشرب من أهمية في تحسين ظروف العيش وضمان استقرار السكان الريفيين، وكأحد المكونات الأساسية لمختلف برامج التنمية في المناطق الريفية.

ويتم تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالنسبة للمناطق الريفية المجمعة والقريبة من شبكاتها المائية ومصالح الهندسة الريفية بالنسبة للمناطق المشتتة وصعبة التدخل.

وقد مكنت البرامج الوطنية والجهوية من تزويد قرابة 3,7 مليون نسمة في المناطق الريفية، أي بنسبة تزويد تعادل 95,2% موفى سنة 2022(% 54,1عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و41,1%عن طريق الهندسة الريفية) ومن المؤمل أن تصل هذه النسبة 95,7 بالمائة سنة 2023.

وتتصرف الشركة في المنظومات المائية بالوسط الريفي بنفس المنهجية المعتمدة في الوسط الحضري (اعتماد التوصيلات الفردية) في حين يتم تكليف مجامع مائية للتصرف في المنظومات المائية المنجزة من طرف مصالح الهندسة الريفية باعتماد الحنفيات العمومية في البداية ثم التوصيلات الفردية منذ سنة2006.

ونظرا لمحدودية الموارد المائية الجوفية بالمناطق الريفية تم الاعتماد على توسيع الأنظمة المائية الموجودة تدريجيا للرفع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب حيث وصل عدد المنظومات المائية 1835 منظومة يتصرف فيها 1495 مجمع مائي.

يعتبر مزود بالماء الصالح للشرب كل مواطن تكون المسافة الفاصلة بين مقر سكناه وأقرب نقطة ماء مهيأة أقل من 500 متر، ولبلوغ 98% كنسبة تزوّد بالماء الصالح للشرب على المستوى الوطني يتم التعاون بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والإدارة العامة للهندسة الرّيفية واستغلال المياه المتدخلة في الوسط الريفي لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع لتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشرب بصفة مستدامة.

المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب(جهوي)

وحدة المؤشر	إنجازات2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	95	95.2	95.7	–	–	96.5	2025

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي على المستوى الوطني في موفي سنة 2022 حوالي □□□%، وتعد هذه النسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية في مرحلتيه الأولى والثانية.

- بصدد إعداد نسبة التزود على المستوى الجهوي من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لسنة 2023 وسيتم إعدادها على المستوى المركزي بالشراكة مع مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وسيقع نشرها على موقع المعهد الوطني للإحصاء.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- **الإشكاليات**

- ضعف نسب التزود بولايات الشمال الغربي نظرا لقلة الموارد المائية المحلية وصعوبة التضاريس،
- تدني نوعية المياه في بعض المناطق،
- تعقد الأنظمة المائية وصعوبة التصرف فيها عبر المجامع المائية،

- التشتت السكاني في بعض المناطق مما يحول دون إمكانية تزويد السكان عبر الطرق التقليدية.

  - **التّدابير**

- استحثاث نسق انجاز محاور الجلب لتقريب الموارد المائية خاصة بولايات الشمال: بنزرت، وجندوبة وباجة،
- اعداد برنامج لتكوين وتأطير المجامع المائية في مجال استغلال وصيانة المنظومات المائية الموضوعة تحت تصرفها،
- تدعيم حرفية التصرف في الأنظمة المائية من خلال وضع آلية لانتداب أصحاب الشهائد العليا وتكوينهم في مجال استغلال والتصرف في المنظومات المائية للعمل كمديرين فنيين لدى المجامع المائية والبحث عن أنماط جديدة للتصرف تمكن من تحقيق استدامة الاستثمارات المنجزة،
- وضع برنامج لتزويد الريف المشتّت عن طريق الحلول الفردية (إحداث خزانات مجهزة بالمنازل يتم تعيئتها بصفة دوريّة).

الهدف 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية:

يُعدتدعيمتعبئةالمواردالمائيةالسطحيةأمرًاحيويًّالضماناستدامةالمياهوتلبيةالاحتياجاتالمتزايدةلمياهالشربوالري. فعمليةبناءالسدودوالمنشآتالأخرىلتخزينواستخدامالمياهالسطحيةتلعبدورًامهمًّافيتحقيقذلك حيث أن التعبئة الحالية للموارد المائية السطحية قدرت بـ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال حيث تمت تعبئتها عن طريق 37 سداإلى غاية سنة 2023 والتي تشيرإلىنجاحواضحللبرنامج.

✓ **المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)**

وحدة المؤشر	إنجازات2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	92	92	93	92	%99	96	2025
مليون م3	2310	2310	2323	2310		2410	2025

قدرت انجازات 2023 مقارنة بتقديرات نفس السنةبـ99 بالمائة حيث أن تعطل استكمال إنجاز كل من سدي الدويميس وملاق العلوي حال دون بلوغ نسبة مائة بالمائة:

- ✓ يعود تعطل تنفيذ سد الدويميس (ولاية بنزرت) نتيجة للصعوبات المتعلقة بالهندسة المدنية والمتمثلة في عدم توفر الخرسانة بالحضيرة ونقص في اليد العاملة وكذلك نتيجة تغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال التعاقدية إلى غاية جويلية 2021، وفي مرحلة ثانية إلى غاية ديسمبر 2022 نتيجة لجائحة كورونا. هذا بالإضافة إلى الصعوبات المالية والهيكلية لشركة سومترا– جات (العمومية) التي أدت إلى التوقف الكلي للأشغال، والتي كانت موضوع عدة مجالس وزارية أفضت إلى اتفاق مصادق عليه من طرف لجنة فض النزاعات بالحسنى لدى رئاسة الحكومة. ويقضي الاتفاق باستئناف الأشغال بداية من شهر فيفري 2024 وإتمامها موفي سنة 2024.
- ✓ كما شهد سد ملاق العلوي (ولاية الكاف) تأخرا نظرا لوجود المشروع متاخما لجبال "ورغة" التي حصلت فيها بعض العمليات الإرهابية وأصبحت مصنّفة منطقة عسكرية. هذا بالإضافة إلى تأثيرات وباء كوفيد 19 التي قلصت الأعمال المنجزة وتدهور الإنجاز بصفة ملحوظة وكذلك أسباب فنية متعلقة بأمثلة الإنجاز.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

الإشكاليات

- نقص الموارد المائية: نقص في كميات المياه المتاحة للتخزين في السدود نتيجة لتقلبات المناخ ونقص الأمطار، مما يجعل الحصول على كميات كافية من المياه تحديًا وكذلك لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة بالشمال الشرقي للقطر الجزائري.
- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود.
- ترسبات السدود: مع مرور الوقت، قد يتراكم الرمل والطمي في السدود، مما يقلل من سعتها التخزينية ويتطلب إجراءات صيانة دورية.
- تكلفة البنية التحتية: إنشاء وصيانة السدود تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وقد يكون التمويل والموارد المالية تحديًا كبيرًا.
- التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالا في التوازن
- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود.
- الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبربة، الجديدة، طبياس،...).

التّدابير:

العمل على الحفاظ على مخزون البلاد من المياه وتحسين نسبة التعبئة المقدرة بـ 93% وذلك بـ:

إتمام إنجاز سدود ملاق العلوي، الدويميس والقلعة الكبرى،

- مواصلة أشغال سد السعيدة والانطلاق في أشغال سد خلاد وسد تاسة،

الانطلاق أشغال سد الرغّاي،

البحث على تمويل لإنجاز سدود أخرى منها بولعابةوأوزافة،

- الترفيع في كميات الخزن بالسّدود بتعلية سدّي سليانة وسيدي سعد،

- انطلاق إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي في الحماية من الفيضانات بحوض مجردة

و قسطه الأول والأقساط الأخرى.)

- حماية الأحواض الصبابة للسّدود من الانجراف بتكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربةللحد من نسبة الترسبات بأحواض السدود.

اقتراح تدعيم محاور تحويل المياه الحالية.

- دراسة تحويل فوائض المياه السطحية إلى الجهات الداخلية نتيجة للتفاوت بين الجهات فيالمواردالمائيّة السّطحيّة.

الهدف 4.3: تحسين المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي:

يتمثل الهدف في دعم مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

المؤشر 1.4.3: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

وحدة المؤشر	إنجازات2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	5	6	6	6	%100	8	2025

بلغت نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيات (مديرة فنية) 5 %لسنة 2021 و6% لسنة 2022 و6% لسنة 2023 (كذلك قدرت ب6% لسنة 2023) لذلك فإن نسبة الإنجازات بالنسبة لسنة 2023 تمثل 100% مقارنة بالتقديرات لنفس السنة.

وتعتبر مساهمة المرأة كرئيسة مجلس إدارة وكمديرة فنية بعنوان سنة 2023 ضعيفة نظرا للعديد من الإشكاليات الاجتماعية بالمناطق الريفية وخاصة بعدم وجود المبادرة من طرف المرأة للمشاركة في التصرف ضمن المجامع المائية بالرغم من البرامج التحسيسية والتوعوية والعقلية السائدة أن هذا النوع من النشاط يقتصر على الرجال. وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للهندسة الريفية بإدماج النوع الاجتماعي ضمن مشاريعها المنجزة على غرار المشروع الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية لتنفيذ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- **الإشكاليات**

من أهم الإشكاليات والصعوبات هي:

- غياب إطار قانوني واضح لإدماج المرأة في مجالس إدارة المجامع خاصة أن الترشح مرتبط بالانخراط وعقد الانتفاع بالماء.

- **التدابير**

-تطوير النظام الأساسي الخاص بالمجامع لدعم إدماج المرأة بالمجامع المائية خاصة بمجلس الإدارة.

- تكثيف التأطير ووضع برامج تحسيسية وتوعوية لتعزيز القدرات القيادية لفائدة النساء بالمجامع المائية،

- اعتماد ميزانية تؤمن تنفيذ إجراءات إدماج المرأة بالمجامع المائية.

2- نتائج تنفيذ ميزانيّة البرنامج:

جدول عدد 01:

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	64 897	60 195	- 4 702	93%
	اعتمادات الدفع	64 897	59 106	- 5 791	91%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 220	1 220	-	100%
	اعتمادات الدفع	1 220	983	- 237	81%

نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	153 724	*163 224	9 500	106%
	اعتمادات الدفع	153 724	163 094	9 370	106%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 244 880	521 714	- 723 166	42%
	اعتمادات الدفع	345 447	*343 712	- 1 735	99%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**1 464 721**	**746 353**	**- 718 368**	**51%**
	اعتمادات الدفع	**565 288**	**566 895**	**1 607**	**100%**

– دون اعتبار الموارد الذاتية

***بلغت نفقات التدخلات المنجزة دفعا فعليا باعتبار النفقات المنجزة على القروض الخارجية والغير مسواة، نظرا لعدم فتح اعتمادات دفع إضافية للتسوية، قيمة 354500 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 231% مقارنة بالاعتمادات المرسمة.**

***بلغت نفقات الاستثمار المنجزة دفعا فعليا باعتبار النفقات المنجزة على القروض الخارجية والغير مسواة، نظرا لعدم فتح اعتمادات دفع إضافية للتسوية، قيمة 539794 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 156% مقارنة بالاعتمادات المرسمة.**

ما يمكن ملاحظته من خلال تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 أن الإنجازات تعتبر مرضية مقارنة بالتقديرات باعتبار أنه قد تم الإيفاء بجميع التعهدات المسجلة والقيام بأهم المشاريع المبرمجة مما انعكس إيجابيا على مؤشرات قيس الأداء والأهداف المرسومة بالنسبة للسنة المالية.

هذا وقد تم ترسيم اعتمادات دفع جملية بقيمة 565م.د مقسمة بين جميع أقسام البرنامج تم إنجازها بنسب متفاوتة، حيث بلغت 93% بالنسبة للتأجير و81% بالنسبة للتسيير و100% بالنسبة للتدخلات والاستثمارات مع الملاحظة أن الاعتمادات التي تم إنجازها على القروض الخارجية فاقت بكثير جملة الاعتمادات المرسمة بالنسبة للتدخلات والاستثمارات حيث بلغت 231% بالنسبة للتدخلات ونسبة 156% بالنسبة للاستثمارات مما ساهم بصفة مباشرة في التقدم في نسب الإنجاز للمشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية وإتمام جميع الأنشطة المبرمجة مما أثر بصفة إيجابية على الأداء بصفة عامة.

وتجدر الإشارة أنه قد تم تحويل 9.5 مليون دينار من برامج أخرى لقسم التدخلات بالبرنامج قصد خلاص الفواتير المسجلة في إطار برنامج ضخ المياه الخاص بالبرنامج الفرعي السدود والموارد المائية.

جدول عدد 02 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

النشاط	بيان النشاط	تقديرات الدفع لسنة 2023 (1)	إنجازات الدفع لسنة 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
1	إحداث والتصرف واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	41 811	41 811	0	100%
2	إحداث والتصرف واستغلال المناطق السقوية	128 348	126 822	-1 526	99%
3	تشجيعات الدولة للاستثمار قطاع في المياه	31 500	31 500	0	100%
4	صيانة التجهيزات المائية	23 647	23 465	-182	99%
5	مساندة (تأجير)	64 897	59 106	-5 791	91%
6	تعبئة وحماية الموارد المائية	161 641	171 114	9 473	106%

7	تحويل اعتمادات لفائدة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (فاعل العمومي) بعنوان إحداث، واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	112 000	112 000	0	100%
	نفقات التسيير	1 220	983	-237	81%
	نفقات التدخلات مركزي	224	94	-130	42%
	المجموع	**565 288**	**566 895**	**1 974**	100%

البرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

رئيس البرنامج :	المدير العام للغابات	(بداية من سنة 2023)
السيد محمد نوفل بن حاحا		

1- نتائج أداء البرنامج:

يساهم برنامج الغابات في تهيئة الأراضي الفلاحية والغابية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالإضافة إلى. الحد من انعكاسات التغيرات المناخية بتنويع وتحسين مردوديّة الأنشطة الفلاحيّة والتّصرّف المستدام في الموارد الطّبيعيّة عبر تدعيم القدرات المؤسّساتيّة للهياكل القاعديّة وتحسين البنية الأساسية ومجابهة الكوارث (فيضانات، حرائق، ثلوج). وتعتمد تدخلات البرنامج على جملة من البرامج الوطنية والمشاريع الممولة خارجيا.مما يساهم في الترفيع في الناتج المحلي الخام وتوفير حاجيات البلاد من منتوجات فلاحية وحيوانية وخشب وحدات العلفية للقطيع.

كما يولي البرنامج عناية خاصة للحد من الفوارق في النوع الاجتماعي ودعم القدرات الفنية والمهارات المحلية خاصة المرأة العاملة في المجال الفلاحي والمناطق الطبيعية.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتجية للبرنامج في:

- تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتّرفيع في نسبة الغطاء للغابي،
- الحد من المساحات المهددة بالانجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.
- الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

ويتدخل ضمن البرنامج فاعلين عموميين :ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والوكالة العقارية الفلاحية عبر المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة ومن ضمنها تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية، التشجير الغابي، تأطير متساكني الغابات.

واجمالا فإن النتائج المسجلة بالبرنامج كانت مرضية في ما عدى حرائق الغابات حيث أن المساحة الجملية المحترقة كانت مرتفعة نظرا لتسجيل حريقين كبيرين بلغت مساحتهما 2300 هك أي بنسبة 51% من المساحة الجمليّة المحروقة مما أثر على النتائج المسجلة للمؤشر حيث بلغت المساحة للحريق الواحد 16,8هك مقارنة بالتقديرات والتي حددت بـ 03 هك.

- الهدف الإستراتيجي 1.4: تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتمثل هذا الهدف أساسا في تطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي والرعوي عبر حماية الغابات من الآفات والحرائق وكذلك تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية وحسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي وذلك عبر اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اجمالا فإن الانجازات المرسومة المتعلقة بالهدف كانت مرضية.

❖ المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي:

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	8,47	8.49	8.51	8.50	99.88	8.56	2026

تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 99.9 % مقارنة بما تم برمجته سنة 2023 وذلك باحتساب المعطيات المتأتية من كافة المتدخلين بالبرنامج (الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).

وتعمل الإدارة العامة للغابات بمعاضدة مجهودات مختلف الشركاء على زيادة نسق التشجير الذي كان خلال السنوات الأخيرة في حدود 06 آلاف هكتار. وتشمل عمليات التشجير إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي الأحواض المائية للمحافظة على التربة والحدّ من انجرافها وحماية المنشآت المائية وضفاف الأودية للحدّ من توسعها على حساب الأراضي الفلاحية وحماية المناطق السقوية بإقامة مصدّات الرياح لتحسين الإنتاجية الفلاحية، تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت والأراضي الفلاحية والواحات والمناطق الحضرية، والمحافظة على المراعي وتنميتها.

❖ المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	22.4	23.9	18.66	22.5	120.2	25.9	2026

بلغت المساحة الجملية للغابات المهيأة (التي تمتلك مثال تهيئة سواء كان ساري المفعول أو منتهي الصلوحية) حوالي 497 ألف هكتار وهو ما يمثل 43 بالمائة من المساحات الغابية القابلة

للتهيئة. وبلغت مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول خلال سنة 2023 حوالي 112000 هكتار أي بنسبة 22.5%.

ونظرا لأهمية دراسات التهيئة الغابية سواء من ناحية ضمان ديمومة الغابات أو من ناحية صمان التصرف المستدام فيها، تسعى الإدارة إلى البحث على تمويل لتحقيق الأهداف المنتظرة للخطة الوطنية لقطاع الغابات والمراعي والمتعلقة بمراجعة أمثلة التهيئة وتحيينها.

وتجدر الإشارة أنه تم إلغاء الاعتمادات المخصصة للغرض من الميزانية المركزية المعتمدة على البرنامج الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنة 2018 إلى حدود سنة 2022 حيث أنه كان من المبرمج إنجاز دراسات التهيئة التشاركية والمندمجة لأكثر من 100 ألف هكتار من الغابات على حساب مشروع التصرف المندمج في المشاهد بالمناطق الأقل نموا بالشمال الغربي والوسط الغربي الممول من البنك الدولي وتم تخصيص ميزانية قدرها 02 مليون دولار (أي ما يقارب 6.5 مليون دينار تونسي) باعتبار أن المشروع دخل حيز التنفيذ خلال شهر ديسمبر 2017.

وبناءا عليه، قامت الإدارة العامة للغابات بإعداد ملف طلب الدعوة إلى التعبير على الرغبة في المشاركة طبقا لإجراءات الممول منذ انطلاق المشروع سنة 2018، وبعد حوالي سنتين من المداولات أعلنته اللجنة العليا للصفقات غير مثمر نظرا لاقتراح خبراء لا يزالون بصدد ممارسة نشاطهم ضمن وزارة الإشراف.

وتم إعداد ملف طلب عروض ثاني سنة 2023 بكلفة جملية قدرها 02 مليون دولار لإنجاز دراسات التهيئة الغابية التشاركية والمندمجة على مساحة 91000 هكتار من الغابات بولاية باجة وبنزرت وجندوبة وزغوان والإعلان على المنافسة في شهر جويلية من سنة 2023. وقد تم ضبط انتقاء مكاتب الدراسات ضمن القائمة المضيقة إلا أن الممول (البنك الدولي) قد رفض طلب الوزارة المتعلق بالتمديد في اجال إنجاز المشروع إلى حدود ديسمبر 2025 حتى تتمكن الإدارة العامة للغابات من إنجاز دراسات التهيئة الغابية علما وأن تاريخ انتهاء المشروع قد حدد بـ 29 مارس 2024.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العامة للغابات قد قامت خلال شهر ديسمبر من سنة 2023 بإعلان طلب عروض وطني ممول على خزينة الدولة لإنجاز دراسات التهيئة الغابية على مساحة 15290 هكتار من الغابات بولايتي سليانة وجندوبة.

❖ **المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	**87.1**	**97,6**	85	85	85	85	**2026**

خلال سنة 2023 بلغت نسبة استغلال المنتوج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانيات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا 85% بالمقارنة بالتقديرات والتي تساوي 85% وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 100%.

تم عرض كمية من الخشب تقدر بـ 268576 م^3 للبيع خلال سنة 2023 (منها 268576 م^3 عن طريق البتات و351 م^3 تم بيعها عن طريق المراكنة) وقد تم التفويت في كمية جملية من الخشب تقدر بـ 228552 م^3 أي بنسبة بيع تعادل 85%.

ويتطلب هذا المؤشر المراجعة للأخذ بعين الاعتبار امكانيات الاستغلال الممكنة للمنتوج الغابي والتي تفوق المستوى الحالي خاصة بالنسبة للخشب والخفاف حتى نتمكن من التثمين المجدي للمنتوج الغابي حيث تبلغ القدرة الانتاجية السنوية حوالي 500 ألف م^3 بالنسبة للخشب و80 ألف قنطار بالنسبة للخفاف.

ويتطلب ذلك معالجة عدة نقاط منها النقص الحاصل في أعوان الغابات بالدوائر الغابية لإنجاز عملية تطريق الأشجار المعدة للاستغلال اليد العاملة المختصة لجني الخفاف، التأطير وغيرها.

❖ **المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات**

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
هك	56,3	15.3	3	16.8	17.8	3	2026

خلال سنة 2023 بلغت المساحة للحريق الواحد 16,8هك مقارنة بالتقديرات والتي حددت بـ 03 هك للحريق الواحد. وتعتبر النتائج المسجلة دون المأمول حيث أن الهدف هو التقليل من معدل المساحة للحريق الواحد. وفي هذه الوضعية فإن النتائج يمكن قراءتها عكسيا حيث أن الهدف المنشود هو معدل المساحة للحريق الواحد بـ 03 هك غير أن المسجل هو 16.8

يمكن قرائة المؤشر أننا لم نحقق سوى 17.8 % من الهدف (إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2): 03 * 100/ 16,8 = 17.8

ويبين الجدول التالي النسب المئوية المسجلة حسب مساحة الحريق

مساحة الحريق (هك)	عدد الحرائق	النسبة المئوية %
دون 01	331	76
ما بين 01 إلى 05	74	17
من 05 إلى 100	24	5
أكثر من 100	08	2

ويتبين أن المؤشر كان مرتفعا نظرا لتسجيل حريقين كبيرين بلغت مساحتهما 2300 هك أي بنسبة 51% من المساحة الجمليّة المحروقة (حريق بغابة ملّولة من معتمدية طبرقة، ولاية جندوبة مساحته 1120 هك وحريق بجبل المرقب بمعتمدية الكريب من ولاية سليانة مساحته 1183 هك في حين أن معظم الحرائق (76 %) كانت دون الهكتار الواحد.

.أما من حيث مصدر اندلاع الحرائق فهي في معظمها (398 حريق) مجهولة أو بفعل فاعل (27 حريق) أو إعادة اشتعال الحريق (03 حريق) أو مصب فضلات (02 حريق) أو أسباب أخرى مختلفة (صاعقة، سلك كهربائي، ...,) (06 حريق).

الهدف الإستراتيجي 2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وإحكام التصرف في موارد التربة:

يتمثل الهدف في الحد من الأراضي المهددة بالإنجراف من خلال الحماية وتدعيم الأراضي التي وقعت تهيئتها بالإضافة إلى المحافظة والتصرف في موارد التربة وذلك بمراقبة وتقييم المناطق السقوية.

واجمالا فإن الانجازات المرسومة المتعلقة بالهدف كانت مرضية ومشجعة، على الرغم من ارتفاع الكلفة الفردية للأشغال والتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي، الاعتماد على عملة الحضائر لاعتبارات اجتماعية قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون اعتبار العنصر التنموي، إضافة إلى عدم توفر أمثلة حدود المناطق السقوية العمومية الصادرة بأوامر في نسختها النهائية لدى المصالح المختصة الجهوية.

❖ **المؤشر1.2.4: نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها و صيانتها**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55.94	61.76	69.85	68.23	97.7%	**78.05**	2025

خلال سنة 2023 بلغ مؤشر نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الانجراف- والمقدرة بـ641 ألف هك)، 68.23%. وبذلك تم تحقيق نسبة إنجاز 97.7% بالمقارنة مع التقديرات لسنة 2023.

ويعتبر نسق تقدم انجازات مكونات برامج المحافظة على المياه والتربة (البرنامج الوطني والبرامج الممولة والبرامج الخصوصية) لبلوغ القيمة المستهدفة لسنة 2025 مشجعا حيث تم تحقيق ارتفاعا تدريجيا بمعدل سنوي 10%.

ويعتبر ذلك ذو أهميّة لتنفيذ الهدف الإستراتيجي بانجاز أنشطة صيانة وتعهّد منشآت تهيئة المصبّات للمحافظة على ديمومة الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف غير أن ذلك لا يقلّص من أهميّة التهيئة الفلاحية الرّعويّة.

المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها

وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	8.41	14.7	18.17	8.52	47%	**23.3**	**2025**

خلال سنة 2023 بلغ مؤشر نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها 8.52% وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 47% بالمقارنة مع التقديرات. تعتبر هذه النسبة هي دون المأمول على المستوى الوطني نظرا للعوامل المتاخية في ظل ارتفاع نسبة الجفاف النقص في الموارد المادية والبشرية لاقتناء وتركيز معدّات قيس الملوحة والتغدّق بالمناطق السقوية، خاصة بولايات باجة، زغوان، جندوبة، الكاف، المنستير، منوبة، زغوان وتونس.

2- نتائج تنفيذ ميزانيّة البرنامج:

حقّق البرنامج 4 نسبة إنجاز بالنسبة لاعتمادات الدفع تساوي 97,8% موزعة كالآتي: 96,6% نفقات التأجير و73,8% نفقات التسيير و98,3% نفقات التدخلات و99,9% نفقات الاستثمار.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	تعهد/دفع	تقديرات (ق م) 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات/التقديرات (%)	
				المبلغ (2)-(1)	(2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	223 344	218 224	5 120	98%
	اعتمادات الدفع	223 344	204 432	18 912	92%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1 095	1 363	-	124%
	اعتمادات الدفع	1 095	754	341	69%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 240	3 263	-	101%
	اعتمادات الدفع	3 240	2 891	349	89%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	176 090	155 551	20 539	88%
	اعتمادات الدفع	143 619	138 394	5 225	96%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**403 769**	**378 400**	**25 369**	**94%**
	اعتمادات الدفع	**371 298**	**346 470**	**24 828**	**93%**

حقق البرنامج عدد 04 على مستوى تنفيذ الميزانية لسنة 2023 (470 346 ألف دينارا بنسبة إنجاز تساوي 93% مقارنة بقانون المالية (371298 ألف دينارا) ويفسر ذلك بالنسب المحققة على مستوى طبيعة النفقة:

- على مستوى التأجير: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 92 %.
- على مستوى التسيير: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 69 %.
- على مستوى التدخلات: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 89 %.
- على مستوى الاستثمار: تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي: 96 %.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

				الوحدة ألف دينار	
النشاط	بيان النشاط	تقديرات (ق م)	إنجازات	الإنجازات/التقديرات	
		2023	2023	المبلغ (2)-(1)	(2)/(1) (٪)
		(1)	(2)		
1	التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعوية والتنوع البيولوجي	227 694	208 080	19 614	91%
2	المحافظة على المياه والتربة	124 315	119 232	5 083	96%
3	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بعنوان التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعوية والتنوع البيولوجي	11 959	11 696	263	98%
4	تحويل اعتمادات لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان تهيئة الأراضي الفلاحية	7 330	7 463	-	102%
	المجموع العام	371 298	346 470	24 828	93%

- **التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج**

التحديات:

- المحافظة على المياه والتربة: وهو دور أساسي للقطاع حيث يساهم في حماية المياه والتربة والسدود من الترسبات والأراضي الفلاحية من الانجراف خاصة وأن المناطق الحراجية والجبلية تمثل خزان مياه البلاد التونسية حيث تتواجد الأودية الرئيسية ومصبات المياه، إضافة إلى حماية البنية الأساسية من طرقات وسكك حديد وتجمعات سكنية من الفيضانات ومن زحف الرمال بالوسط وجنوب البلاد. كما تمثل أشغال المحافظة على المياه والتربة ركيزة من ركائز التنمية المحلية حيث تساهم في التشغيل وخلق موارد الشغل وفي دفع التنمية عن طريق تحسين وضعية المستغلات الفلاحية وتوفير موارد طبيعية إضافية من مياه معبئة وتربة مهيئة.

- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية: تنوع المنظومات الغابية والرعوية من الشمال إلى الجنوب مع كثافة سكانية تفوق 23% من سكان المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الأشد فقرا في البلاد. وتوفر الغابات التونسية أعدادا كبيرة من فرص العمل وتساعد متساكني المناطق الجبلية على الحصول على أكثر من ثلث عائداتها من الأنشطة والمنتجات الحراجية.
- توفير المنتجات الغابيّة لتموين مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية للمساهمة في الرفع من دخل سكان ومستغلي الغابات ومن أهم هذه المنتجات الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق. وتهدف الأنشطة الحراجية إلى العمل على توفير منتوجات تستجيب لمتطلبات السوق والحاجيات الحقيقية للمهنة وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التهيئة الغابية.
- حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي: وهي وظيفة متمّمة للوظيفة الأولى والمتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على المياه والتربة ومقاومة التصحّر حيث تتم حماية هذه الثروة البيئية وتعزيزها بما تحتويه من مدّخرات وأصول هامة من التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي والنباتي الحيواني نظرا لتوفّر البلاد على قدر هام من التنوع الجغرافي والمناخي.

الصعوبات بالنسبة للغابات والمراعي:

- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل المشاكل الاجتماعية على حساب العنصر التنموي،
- كثافة سكانية تفوق 90 ساكن/كلم2 أي ضعف المعدل الوطني ووضع إقتصادي واجتماعي هشّ حيث تمثل الشريحة الاجتماعية الأشد فقرا،
- تشّعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من عمليات التحوّز التي عرفتها الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوّز بها من طرف الخواص،
- عدم معالجة العديد من وضعيات الأراضي المشجّرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتى أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي فى تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال مهددة،
- طول وتشعب إجراءات اسناد اللزمات بملك الدولة للغابات،
- نقص في الموارد البشرية والمادية لاستغلال الغابات وضعف التأطير الفنّي،
- صعوبة التصرف في المراعي بالأراضي الاشتراكية وتغيير مساحات منها واستغلالها لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة،
- الغياب شبه كلي لمجالس التصرف الجهوية لتسهيل التدخل خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات وكذلك دور مجامع التنمية الفلاحية واللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال،
- عدم ملائمة بعض فصول مجلة الغابات والقوانين المعمول بها لإسناد اللزمات لمشاركة سكان الغابات في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنمية الاستثمار الغابي،

- تشعّب المسائل القانونية والعقارية بملك الدولة للغابات والمراعي وبالأراضي الخواص المشجرة والخاضعة لنظام الغابات والعقارات الخاصة المشمولة بتثبيت كثبان الرمال.

الصعوبات بالنسبة التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

- تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل المشاكل الاجتماعية على حساب العنصر التنموي، وهي حضائر ظرفية غير مجدية ومحدودة المردودية في أغلب الأحيان وتستحوذ على قسط كبير من الاعتمادات المتوفرة للقطاع،
- عدم احترام تصنيفات الأراضي الفلاحية الواردة بخارطة حماية الأراضي الفلاحية في توجيه التنمية المحلية والجهوية،
- صعوبة متابعة نوعية التربة والمشاكل التي تعاني منها من حيث توجيه استعمالات الأراضي بشكل يدعم ويحفظ جودتها،
- صغر المستغلات الفلاحية وشكلها الذي يمثّل أحيانا عائقا أمام إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة،
- تعقيدات الأوضاع العقارية وتشتت الملكية لنسبة هامة من الأراضي الفلاحية،
- عدم ملاءمة الإجراءات الحالية في مجال الإصلاح الزراعي لمتطلبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن،
- ضعف مشاركة المنتفعين في تمويل كلفة الأشغال وعدم ملائمة القوانين والتشريعات، لتشجيعهم على ذلك، بالإضافة إلى ضعف الموارد المخصصة بما في ذلك الفنيين المختصين لإنجاز البرامج،
- محدودية آليات وفرص التمويل،
- عدم تثمين والاستفادة من التجارب المتعددة والبحوث في القطاع،
- تشتت جغرافي للأشغال وعدم وملاءمتها لأولويات التدخل بهدف تحقيق توازنات حسب الجهات والمناطق،
- تفاقم الضغط العمراني من حيث التوسع والتعدي الفاضح على الأراضي الفلاحية، بما في ذلك المناطق السقوية العمومية، التي تفقد صبغتها عن طريق البناءات العشوائية والمقاطع العشوائية بطرق غير قانونية،
- صعوبة تطبيق قانون المحافظة على المياه والتربة.

الاجراءات والاصلاحات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

أعدت كل من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية استراتيجيات عشرية جديدة. وتتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الغابات في أن تكون الموارد الغابية والرعوية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتوجات تحتوي على أربعة محاور أساسية. كما أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع.

- **<u>بالنسبة لمجال الغابات والمراعي:</u>**

- مراجعة الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي لمزيد حماية الغابات والمراعي وضمان حوكمة رشيدة للموارد الطبيعية،
- العمل على وضع برنامج خاص للشروع في تسجيل ملك الدولة للغابات والعمل على إيجاد حلول ملائمة لأراضي الخواص المشجرة والخاضعة لنظام الغابات والعقارات الخاصة المشمولة بتثبيت كثبان الرمال عبر تفعيل اللجنة المكونة لتصفية الوضعية العقارية لأراضي الخواص،
- تحوير قانون الصفقات العمومية لتمكين مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وأصحاب الشهائد العليا من بعث مقاولات صغرى بالغابات وتمكينهم بعقود لإنجاز بعض الأشغال الغابية (الإعلان عن استشارات نموذجية ببعض الولايات)،
- تفعيل قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي،
- مراجعة الإطار القانوني لمجامع التنمية الناشطة في الغابات.
- مراجعة الهيكلة الحالية للإدارة العامة للغابات والدوائر الغابية ووكالة استغلال الغابات،
- تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة لبلورة مشاريع وتدخلات نوعية في مناطق تدهور الموارد الطبيعية التي هي في أغلب الأحيان مناطق مهمشة،
- تشريك متساكني الغابات المهيكلين في مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، في حماية الموارد الطبيعية دون المساس بالخصوصيات القطاعية.
- الحرص على ضبط خطة عمل للبحث العلمي من أجل التنمية استئناسا بما يتم إنجازه على المستوى الدولي أو في إطار بعض المشاريع التنموية الممولة،
- ضرورة مراجعة مناهج التعليم العالي الخاصة بالقطاع نحو إدراج مواد تساعد على التقييم الكمي والكيفي على جانب اختصاصات جديدة على غرار هندسة التنمية وهندسة التصرف في الموارد الطبيعية،
- ضرورة القيام بدراسات تقييمية ودراسة الأثر والتي تعتمد على مؤشرات كمية ملموسة تساعد في أخذ القرار والبحث على مصادر تمويل، ما عدى بعض الاستثناءات الخاصة بمشاريع التنمية. ومن هنا وجب التفكير في إرساء منظومة متابعة وتقييم تساهم في النهوض بقطاع الموارد الطبيعية.

- **<u>بالنسبة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية</u>**:

- القيام بالمراجعات القانونية خاصة فيما يتعلق بقانون حماية الأراضي الفلاحية، قانون المحافظة على المياه والتربة، قانون الإصلاح الزراعي وقانون مجردة وإدراج ذلك ضمن الأولويات في إطار رؤية واضحة وشاملة لدفع الاستثمار،
- القيام بالمراجعات الهيكلية والتنظيمية على المستوى المركزي والجهوي،
- الاعتماد تدريجيا على مخططات التهيئة والتنمية الفلاحية المندمجة PADITs كوثيقة تعاقدية وحيدة للبرمجة وادراجها كأداة منهجية لدعم التنمية المحلية والجهوية والتزامًا تعاقديًا متعدد السنوات بين الشركاء المشاركين،

- تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية، على المستويين المحلي والمركزي،
- إرساء مراصد وطنية للموارد الطبيعية، تمكن من متابعة وتقييم وضعيتها، خاصة فيما يتعلق بمتابعة خصوبة الأراضي بهدف توجيه استعمالاتها.
- مواصلة دعم المخابر الخاصة بالمياه والتربة على المستوى الجهوي والمركزي، وتوحيد التقنيات وبروتوكولات التحاليل،
- نشر الممارسات الجيدة في استغلال الأراضي لتحسين جودة المحاصيل وضبط الحوافز المصاحبة لذلك،
- حث الاطراف الفاعلة في البرامج والمشروع على إعداد وتقييم مخطط التهيئة والتنمية الفلاحية المندمجة،
- التدخل لتحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية وربط البنية التحتية بمواطن الإنتاج،
- ادراج عنصر التنشيط والتأطير في انجاز البرامج والمشروع،
- إنجاز دراسات تخطيطية جهوية تستجيب للمتطلبات والتوجهات الجديدة لإستراتيجية التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية في تحديد أولويات التدخل وضبط مجالات إنجاز مشاريع التهيئة والتنمية بالمناطق ذات الأولوية أخذا بعين الاعتبار التغيرات المناخية،
- التركيز على تثمين الموارد الطبيعية وحسن استغلال المنشآت في إطار تنمية الدخل الفردي وتنوع المنتوج الفلاحي للتوفيق بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية،
- مواصلة البحث عن مصادر تمويل لإنجاز البرامج والمشاريع حيث تم إعداد مقترحات برامج تدعم المنهج التشاركي وتسرع في وتيرة الإنجازات بما يمكن من تحقيق أهداف المخطط والبرامج المستقبلية،
- ادماج البحث العلمي للقيام بدراسات تقييم تأثيرات انجازات البرامج والمشاريع.

ومن الاقتراحات على مستوى انجاز البرامج والمشاريع المزمع الانطاق فيها خلال المخطط والممولة خارجيا، وضع خلية على مستوى الوزارة تعنى بالتعمق في بنود الاتفاقيات مع الممولين وخاصة منها الجانب المالي لتجاوز الإشكاليات التي تعترض الإدارات الفنية. هذا إلى جانب الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العاملة بالقطاع والمدعمة له على غرار وكالة معدات التسوية الفلاحية، وكالة التنقيب عن المياه وخاصة الوكالة العقارية الفلاحية نظرا لدورها الهام في دفع الاستثمار الفلاحي من خلال تصفية الوضعيات العقارية خاصة ضمن التدخلات التي تنجز في إطار البرامج والمشاريع الممولة خارجيا. ومن المقترحات تكليف الوكالة العقارية الفلاحية بفتح المسالك الفلاحية وتهيئتها ورصد الاعتمادات الضرورية لذلك مع ربط التهيئة العقارية بتهيئة الاراضي الفلاحية.

البرنامج الخامس: التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج بالنّيابة: السيّد محمد الفاضل بنإسماعيل

رئيس برنامج القيادة والمساندة

(بداية من 24 نوفمبر 2022)

مقرّر وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري عدد 2693 المؤرّخ في 24 نوفمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

رؤية البرنامج الخامس " التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي":

- منظومة بحث و تعليم عالي و تكوين و إرشاد فلاحي متماسكة ومنفتحة وذات تفاعلية عالية، منتجة للمعرفة والتجديد وخالقة للثروة والعمل من أجل فلاحة فعّالة و مستدامة.

- تضع رؤيتنا نظامًا متطورًا للبحث والتعليم العالي و التكوين و الإرشاد الفلاحي في طليعة نموذج جديد للتنمية الفلاحيّة يرتكز على الكفاءة والمرونة والشمولية.

يعمل البرنامج الخامس : "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" على **تطوير المعرفة والتجديد** لمعاضدة مهمة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري في رفع تحديات تنمية القطاع الفلاحي على المدى المتوسط.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتجية في :

- النهوض بالتعليم العالي والبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال.
- إعداد ورصد وتقييم برامج الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي.

الهدف الإستراتيجي 1.5 : تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري:

❖ **مرجع الهدف:** مخطط التنمية والتوجهات الإستراتيجية للبحث العلمي الفلاحي في أفق 2030.

تقديم المؤشرات:

✓ مؤشر 1.1.5: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي

تم اعتماد المؤشرات لـدعم جودة التعليم والتكوين الميداني ومتابعة منشورات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي وخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	القيمة المستهدفة للمؤشر
مدرس لكل عدد من الطلبة	7.19/1	7.2/1	5.92/1	6.43/1	6.71/1	6.97/1	10/1

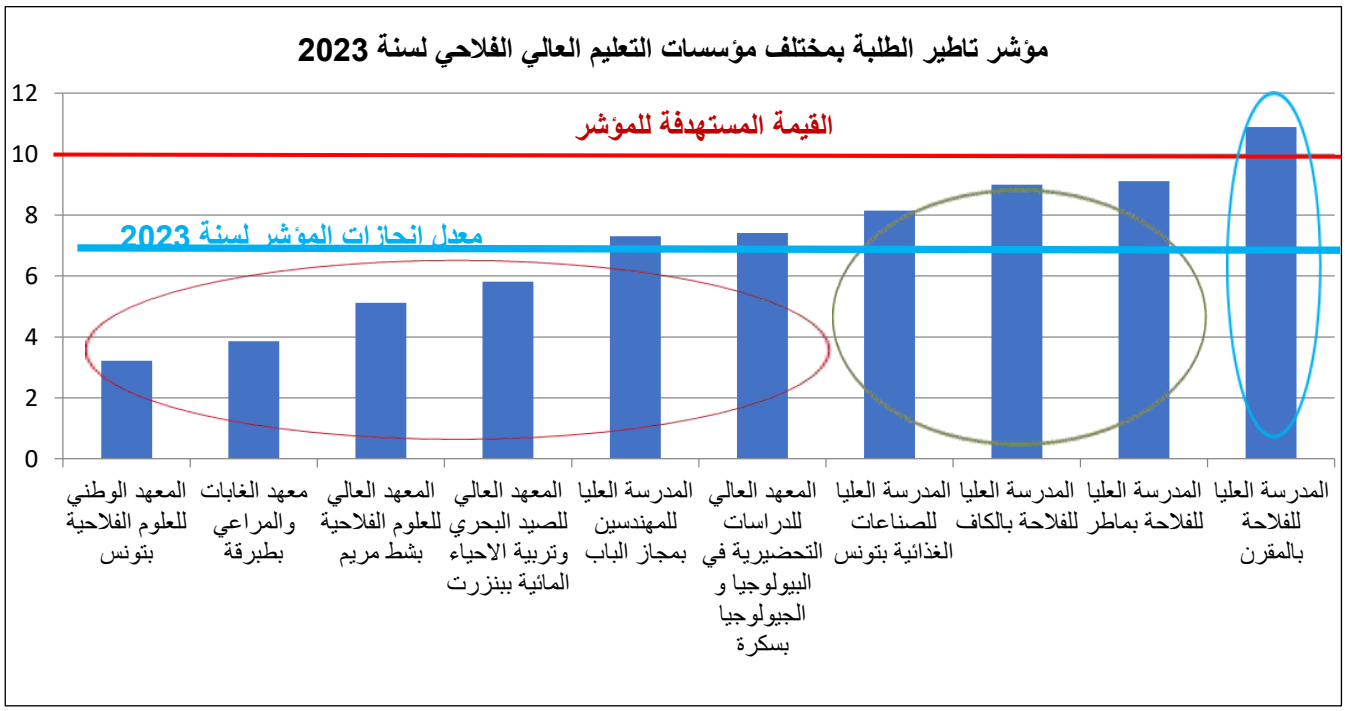

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2022 مع بيان الأسباب:

1- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

-بالنسبة للنتائج المحققة لسنة 2023 نلاحظ تباين في الانجازات الخاصة بمؤشر تاطير الطلبة حسب مؤسسات التعليم العالي الفلاحي والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف:

- 1- الصنف الأول ويمثل 6 من 10 مؤسسات التي تجاوزت القيمة المستهدفة للمؤشر والمتمثل في (1 مدرس جامعي قار لكل 10 طلبة) نذكر من بينها المعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة، معهد الغابات والمراعي بطبرقة والمعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم. وقد تراوحت الانجازات بين 3.19/1 و7.41/1 هذا التجاوز الواضح يرجع أساسا إلى الانخفاض الكبير لعدد الطلبة خلال السنوات الأخيرة.
- 2- الصنف الثاني ويمثل المؤسسات التي قاربت تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر على غرار المدرسة العليا للفلاحة بالكاف والمدرسة العليا للفلاحة بماطر والمدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس إذ أن النتائج المحققة تتراوح بين 8.14/1 و9.11/1 والتي تعتبر قريبة من قيمة المؤشر المرجوة.
- 3- أما بالنسبة للصنف الثالث ويمثل أساسا المدرسة العليا للفلاحة بمقرن، فإن النتيجة المحقّقة تقدر بـ10.89/1 وهي نتيجة تعتبر قريبة من النتيجة المرجو تحقيقها والمتمثلة في 10./1
- هذه النتائج المحققة تعود أساسا لعاملين مهمين هما:

* انخفاض عدد الطلبة عموما خلال السنوات الأخيرة: انخفاض الطلبة الناجحين في المناظرة الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين ونخص منهم الناجحين من المعهد التحضيري للدراسات في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة لكونهم يمثلون طلبة التكوين الهندسي الفلاحي في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي.
* تقلص عدد المدرسين نظرا لقلة الانتدابات وارتفاع نسبة المحالين على التقاعد.

2- أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على الترفيع في عدد الطلبة في التعليم العالي الفلاحي وذلك ب:

- مزيد التعريف بمعاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي في دليل التوجيه الجامعي ومن من خلال الأيام التحسيسية المنظمة سنويا لفائدة الطلبة الجدد.
- العمل على مرافقة مدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي للتحصل على الإشهاد في التكوين الهندسي الفلاحي.
- إصلاح برامج تكوين التعليم العالي الفلاحي لملائمته مع متطلبات سوق الشغل لتحسين الإدماج المهني للخريجين

- تدعيم انتدابات المدرسين الباحثين للتّعليم العالي الفلاحي المبرمجة خلال السّنوات القادمة. علما وان عدد المحالين على التقاعد يقدر ب 40 مدرس باحث.

✓ **المؤشر 2.1.5: : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية:**

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	57	60	62	62	100%	63	2024

تمّ تسجيل ارتفاع لهذا المؤشّر مقارنة بسنة 2022 تبعا لتحفيز المدرّسين الباحثين للتّعليم العالي الفلاحي عبر منحة التّشجيع على الإنتاج العلمي، إضافة إدراج معيار يعنى بعدد المنشورات العلميّة المصدرة في المجلاّت المحكّمة ضمن جذاذة تقييم ترشّحات المدرسين الباحثين للمناظرات الدّاخليّة للتّرقية.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2023 مع بيان الأسباب:

يهدف المؤشر إلى متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول البرامج البحثية ذات الأولوية التالية :

أ- نظم الإنتاج المستدامة في سياق يتميز بتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ

ب-الاستغلال والإدارة المستدامة لأنظمة إنتاج تربية الأحياء المائية و الثروات السمكية

ت-استغلال وتثمين الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية

ث-الإدارة المستدامة للموارد الغابية والرعوية

ج- السياسات الفلاحية والنهوض بالوسط الريفي

ح- سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية

الهدف الإستراتيجي 2.5 :تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري

- تهدف تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية أخذا بعين الإعتبار التغيرات المناخية والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- كما تساهم في تحسين دخل الفلاحين والعاملين في القطاع ودفع الإستثمار بهدف دعم التنمية الجهويّة والعدالة الاجتماعية .
- من خلال الإحاطة والتكوين والرفع من قدرات الفلاحين، نساهم في تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحيّة وتنظيم المهنة وتحقيق الأمن الغذائي.

✓ المؤشر 1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: (مركزي):

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	74	76	80	78	%96	87	2024

شهد هذا المؤشر إرتفاعا نسبيا من 76% سنة 2022 إلى 78% سنة 2023، ويعود ذلك إلى تدعيم إطار التكوين بآلتي النقل والإلحاق.
ولمزيد تحسين هذا المؤشر، يتوجّه:

- العمل على تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكوّنين وأعوان تأطير والتسيير) حسب الحاجة،
- وضع آليات جديدة لترقية المكوّنين بالاعتماد على التكوين المستمر،
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين،
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.

✓ المؤشر 2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج(جهوي):

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55 ,8	56,1	59,3	55,8	94,1	62,1	2024

بلغت نسبة تبني تقنيات الإنتاج لسنة 2023 من قبل الفلاحين المؤطرين 55,8% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 94,1 %.

تمثل هذه النسبة المعدل السنوي لهذا المؤشر الذي يعكس مدى تطبيق الفلاحين للممارسات السليمة او التقنيات التي يتم تناولها خلال الانشطة الإرشادية، وتختلف هذه النسبة بإختلاف الولايات والمحاور التي تم التطرق إليها من طرف المرشدين من خلال تنفيذ البرنامج الإرشادي السنوي لفائدة الفلاحين الذين تم تصنيفهم ضمن مجموعات مستهدفة (أيام إعلامية وحصص تطبيقية وزيارات منظمة وقطع مشاهدة ومدارس حقلية...).

يوجد تباين بين التقديرات والانجازات الخاصة بمؤشر تبني تقنيات الإنتاج عبر الأنشطة الإرشادية ويرجع هذا التباين أساسا إلى تراجع في الموارد البشرية والمادية (وسائل النقل والموارد اللوجستية).

كما يرجع عدم تطبيق الحزم الفنية اللازمة في أغلب الحالات، رغم إقتناع الفلاح بأهميتها، لعوامل خارجية أهمها غياب الظروف المناخية الملائمة خاصة في ظل التغيرات المناخية الراهنة (في ظل نقص الموارد المائية) أو نقص في بعض مستلزمات الانتاج على غرار الاسمدة الكيميائية في المواسم الفارطة (الأمونيتر) أوالظروف المادية للفلاحين (مديونية،غلاء أسعار المدخلات الفلاحية..)..

تظهر نتائج الإنخفاض في الموارد البشرية والمادية لجهاز الإرشاد الميداني الجهوي، خاصة من خلال نسبة الإحاطة بالفلاحين حيث بلغت سنة 2023 نسبة 28%، والتي تبقى ضعيفة نسبيا. وتقدر نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات ب70,5 % وهو تحسن ملحوظ مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت 61,1 %، إذ يسعى جهاز الإرشاد الفلاحي للرفع من مهارات الفلاحين وبالتالي تحسين إنتاجهم والرفع من مداخيلهم، من خلال تكثيف الجهود وخاصة في إطار الخطة الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة القمح الصلب لموسم 2023-2024، والنهوض بالزراعات الكبرى والزراعات العلفية والقطاعات الإستراتيجية..

كما تجدر الإشارة إلى التباين بين الولايات من حيث نسب المؤشرات ويفسر بالأساس بالتباين في عدد المرشدين والموارد المادية المتاحة والميزانية المرصودة للإرشاد الميداني بالجهة.

2-تنفيذ ميزانيّة البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	191 653	191 483	170	100%
	اعتمادات الدفع	191 653	173 942	17 711	91%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	12 421	12 403	18	100%
	اعتمادات الدفع	12 421	9 318	3 103	75%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	14 523	14 719	-	101%
	اعتمادات الدفع	14 523	14 560	-	100%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	19 294	14 665	4 629	76%
	اعتمادات الدفع	10 814	6 573	4 241	61%
المجموع	اعتمادات التعهد	237 891	233 270	4 621	98%
	اعتمادات الدفع	229 411	204 393	25 018	89%

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

رقم النشاط	النشاط	قانون المالية التعديلي 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
1	التعليم العالي الفلاحي	63 130	53 166	9 964	84%
2	البحث الفلاحي	55 966	47 973	7 993	86%
3	تثمين نتائج البحث	12 000	12 000	-	100%
4	التكوين المهني الفلاحي	39 250	33 422	5 828	85%
5	الإرشاد الفلاحي	40 656	40 654	2	100%
6	تحويل إعتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين	17 468	16 284	1 184	93%
7	تحويل إعتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب	941	894	47	95%
	المجموع العام (دون إعتبار الموارد الذاتية)	229 411	204 393	25 018	89%

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات الميزانيّة لسنة 2023 مع بيان الأسباب:

شهدت سنة **2023** تنفيذ جميع البرامج المخطط لها بنسبة تقدر بـــ 89%، وقد شهدت كل الأنشطة نسبة إنجاز تقدر كما يلي :

- التعليم العالي الفلاحي بنسبة 84.21%،
- البحث الفلاحي بنسبـــــــة 85.71%،

✓ يمكن تفسير نسبة إنجاز نشاطي التّعليم العالي والبحث الفلاحي بطول الإجراءات الإداريّة في تنفيذ مناظرات التّرقية في أسلاك الإداريين والفنّيين والعملة بعنوان سنتي 2021 و 2022 وهو ما أثّر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرسّمة في قسم التّأجير، إضافة إلى عدم تنفيذ مناظرة الإنتداب في سلك الأساتذة المساعدين للتّعليم العالي الفلاحي بعنوان سنة 2021، كذلك مواصلة الأعوان الملحقين لدى مؤسّسات أخرى لإلحاقهم وعدم رجوعهم إلى مؤسّساتهم الأصليّة التّابعة لمنظومة البحث والتّعليم العالي الفلاحي.

- تثمين نتائج البحث بنسبة 100%،

- التكوين الفلاحي بنسبـــــــة 85.15%،
- الإرشاد الفلاحي بنسبـــــــة 100%،
- تحويل إعتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين بنسبة 93.22%،
- تحويل إعتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب بنسبة 95%،

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

*** بيان وتحليل أهمّ الإشكاليّات والنقائص المتعلّقة بتنفيذ البرنامج:**

←صعوبات خاصة تخصّ البرنامج الخامس:

غياب الآليات العملية لتثمين مخرجات البحث وربط البحث بالإرشاد الفلاحي ممّا يقلص من أمكانية تثمين مخرجات البحث،

- انخفاض عدد الطلبة في السنوات الأخيرة في التعليم العالي على المستوى الوطني،

-عدد معاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي وكثرة الشهائد مع إشكالية تشتت الموارد الشهائد،

- نقص في الموارد المالية والبشرية على مستوى المؤسّسات (نقص في المدرسين الباحثين نظرا لارتفاع عدد المحالين على التقاعد ونقص في الانتدابات خلال السنوات الاخيرة)،

- برامج تعليم غير متلائمة مع متطلبات سوق الشغل والتطورات التكنولوجية،

- ضعف في تأثير مخرجات البحث على الواقع،

- ضعف في ربط الكفاءات المطلوبة مع سوق الشغل،

- غياب مراجع كفاءات للمتخرجين وكذلك غياب مراجع للتكوين،

- ضعف مساهمة المهنة في تنفيذ وتمويل التكوين والإرشاد والبحث،

- ضعف في الاتصال ومحدودية في مرئية المؤسسات والباحثين

- تشتت مسؤولية الإرشاد بين عدة متدخلين مما يتنافى مع مبدأ المساءلة.

← التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

- **فيما يخصّ البحث الفلاحي:**

- اعتماد مقاربة تشاركية ومنهجية "طريق التأثير" (Impact pathway) لتحديد أولويات البحث الفلاحي الى أفق 2030.

- تمويل مشاريع البحث التي تندرج ضمن أولويات البحث (اعتمادات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- إرساء آليات لمتابعة وتقييم مشاريع البحث الفلاحي.

- **فيما يخصّ التّعليم العالي الفلاحي:**

- المرور من منهجية بيداغوجية **تقليدية** تعتمد على المعارف الفنية الخصوصية (المحتوى) ومقاربة تعتمد على المدرس ونقلها الى **منهجية** تعتمد على **المهن** المستهدفة و**المهارات** السياقية (خصوصية) والوظيفية والمهنية.
- اعتماد مقاربة تشاركية لإعداد مراجع المهن والكفاءات في تكوين المهندس الفلاحي.
- إعداد مراجع تكوين تعنى بالتغيرات المناخية.
- إرساء نظام إدارة الجودة في التعليم العالي الفلاحي.
- إصلاح برامج التعليم العالي الفلاحي لملائمته مع متطلبات سوق الشغل والتطورات التكنولوجية.
- إعادة النظر في عدد وتوزيع الاختصاصات في التعليم العالي الفلاحي.
- التنظيم والمشاركة في أيام تحسيسية وايام التوجيه الجامعي لمزيد التعريف بالتكوين ومؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

- **فيما يخصّ التّكوين والإرشاد الفلاحي:**

- توطيد العلاقة بين مكوّنات سلسلة المعرفة (مراكز البحث العلمي، المراكز الفنية، مؤسسات التكوين المهني الفلاحي، جهاز الإرشاد الميداني، المجامع المهنية المشتركة، الهياكل المهنية القاعدية) لتثمين مخرجات البحث في الفلاحة والصيد البحري،
- إحكام تنسيق العمليات الإرشادية بين كافة المتدخلين في اتجاه توحيد الخطاب الإرشادي وتثمين نتائج البحث العلمي والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية،
- إعتماد تكنولوجيات الإعلام والإتصال لإسداء خدمات إرشادية عن بعد وإرسال البلاغات والإنذارات المبكرة ونشر المعلومة بسرعة وعلى أوسع نطاق ممكن،
- تحسين جاذبية مراكز التكوين المهني الفلاحي لاستقطاب مزيد من الشباب في مرحلة التكوين الأساسي سيّما وأنّ جل المراكز معزولة بالأرياف،

- إعادة حوكمة جهاز التكوين والإرشاد على الصعيدين المركزي والجهوي (تغيير صبغة الوكالة إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وإحداث إدارات جهوية للتكوين والإستشارة الفلاحية والتنشيط الريفي راجعة بالنظر للوكالة لإرساء مبدأ المساءلة)،
- المراهنة على التجديد وعلى التكنولوجيات الحديثة (تكوين عن بعد وإرشاد فلاحي عن بعد)،
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- تطوير كفاءة المكونين والمرشدين الفلاحيين،
- تصنيف مؤسسات التكوين المهني لإحداث منافسة بينها سيّما وأنّ وجود مرشحين لإدارة هذه المؤسسات أصبح صعبا في ظل جسامة المسؤولية وقلة الحوافز،
- تنظير النصوص القانونية المتعلقة بالتكوين الفلاحي مع النصوص المتعلقة بالمنظومة الوطنية للتكوين،
- إحداث نظام أساسي خاص بالمرشدين الفلاحيين لتثبيتهم بجهاز الإرشاد وفتح آفاق مهنية أمامهم،
- إحداث جائزة وطنية للإرشاد الفلاحي تسند مناصفة للمرشد والباحث اللذين يعملان معا لتثمين مخرجات البحث والمساعدة على تبنيها ونشرها،
- إرساء نظام التوكيل الإرشادي لتأطير الفلاحين وخاصة الصغار منهم بالمناطق التي تشكو نقصا فادحا في عدد المرشدين،
- تركيز منصات تكنولوجية بمراكز التكوين المهني الفلاحي،
- العمل على توفير آلية مستدامة لتثمين مخرجات البحث العلمي لمعالجة القضايا التنموية المطروحة في الواقع من طرف جهاز الإرشاد والنابعة من حاجيات المهنة.

البرنامج عدد 09:القيادة والمساندة

رئيس البرنامج :	المدير العام للمصالح الإدارية والمالية	(بداية من سنة 2023)
محمد الفاضل بنإسماعيل		

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج العملياتية والتنسيق فيما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة. فبرنامج القيادة والمساندة يسعى إلى تقديم الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى ودعم قدراتهم في التصرف الإداري والمالي.

حيث يحتل العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكانة هامة في بلورة التوجهات الاقتصادية للقطاع والمساهمة في تحقيق أهدافها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية.

فمصالح القيادة والمساندة تتدخل أفقيّا من أجل تقديم الدّعم المادي والإداري والفنّي للبرامج العملياتية والتّنسيق بينها.

وفي هذا الصدد ولاستحثاث نسق نمو القطاع الفلاحي يجري العمل على تركيز هيكلة إدارية عصرية تتّسم بدعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

و تتمثل المحاور الإستراتيجية لبرنامج القيادة و المساندة في:

- تركيز هيكلة عصرية،
- دعم الموارد البشرية،
- إدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمّة المتدخلين في القطاع.

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج:

تقديم الهدف : ترتكز مهمة وزارة الفلاحة على ثلاثة محاور وهي استخدام مستدام للموارد الطبيعية لضمان الأمن المائي في ضل التغيرات المناخية و النهوض بالإنتاج و الإنتاجية وضمان الجودة وتفير إطار مؤسساتي ملائم و محيط شامل يضمن الإدماج و النجاعة وفي ضل ترابط أسس التنمية المستدامة " الماء و الطاقة و الغذاء و يمكن أن يؤثر هذا الترابط القوي على مدى تحقيق ثلاثة أهداف سياسية حاسمة وهي أمن المياه وأمن الطاقة والأمن الغذائي و هذه الروابط المتبادلة تعني أن متابعة الأمن في أي قطاع يعتمد على التطورات في القطاعات الأخرى و يندرج الهدف 1.9 ضمن الهدف الثالث من مهمة وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري " تفير إطار مؤسساتي ملائم و محيط شامل يضمن الإدماج و النجاعة " ويتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال الترقيات و التكوين و تعزيز القدرات و دعم المهارات و إعادة توظيف الأعوان و العمل على تنفيذ الخطة الوطنية لا دماج ومأسسة النوع الاجتماعي على مستوى البرنامج و توفير بنية أساسية وهيكلية قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة وتجاوز الإشكاليات المطروحة في بيئة ملائمة لضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة الخدمات من الناحية الفنية و التقنية و الاجتماعية مع العمل على التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة في ضل غياب الانتدابيات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات و الأعوان على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض أو في إطار برنامج التقاعد الاستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التاطير لسنة 2023

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	21.6	20.9	20.8	**21.9**	**%105**	23	**2024**

بلغت نسبة تحقيق المؤشر سنة 2023 مقارنة بالتقديرات نفس السنة نسبة 105 % وذلك نتيجة انخفاض العدد الإجمالي للأعوان وارتفاع نسبي لعدد الأعوان من الصنف الفرعي أ1 وأ2 ويمكن تعليل ذلك بـ:

1. تفعيل الانتدابيات الاستثنائية بالنسبة للأطباء البياطرة (الصنف الفرعي أ1)
2. تفعيل الترقيات الاستثنائية من الصنف الفرعي أ3 إلى الصنف الفرعي أ2 بالنسبة للسلك الإداري المشترك من رتبة متصرف مساعد (أ3) إلى رتبة متصرف (أ2) وتفعيل الترقيات من رتبة تقني (أ3) إلى رتبة تقني أول (أ2)
3. الإحالة على التقاعد العادي والتقاعد الاستثنائي (الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022) من بينهم عملة الحضائر الذين تمت تسوية وضعياتهم بعد سنة 2011 مما يفسر انخفاض في العدد الإجمالي للعملة.
4. الترفيع الاختياري في سن الإحالة على التقاعد لعدد من المكلفين بخطط وظيفية.

الهدف 2.9: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية :

المؤشر 1.2.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة :

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022 =3 (2-) 100*1 / (1)	تقديرات 2023 (4)	انجازات 2023 (5)	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2023 =(6) (4-) 100*4 / (5)	تقديرات 2024
لتر / 100كم	9.2	10.8	8.2	10.8	+31,7%	10.7	9.5	-11.21%	9

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2023:

شهدت سنة 2023 تراجع في نسبة استهلاك الوقود بنسبة 11.21 % مقارنة بتقديرات نفس السنة ويعود ذلك لمتابعة تنقل السيارات واستعمال منظومة AGILIS وخاصة فيما يتعلق بمتابعة المسافات المقطوعة.

- متابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا ولفت أنظار مستعملي السيارات إلى الاختلالات تم ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.

- تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل والسياقة الرشيدة.

المؤشر 2.2.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل

وحدة المؤشر	إنجازات 2020 (1)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2022 (3)	إنجازات 2022 (4)	نسبة الإنجازات مقارنة بإنجازات 2022 (5)=(4-3)/3*100	تقديرات 2023 (6)	إنجازات 2023 (7)	نسبة الإنجازات مقارنة بسنة 2022 (8)=(7-4)/4*100	تقديرات 2024
دينار	634	672	718	721	+0.4%	718	870	+20%	800

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:

ارتفع معدل كلفة الإصلاح سنة 2023 مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر قطع الغيار من سنة إلى أخرى وكذلك تهرم أسطول النقل.

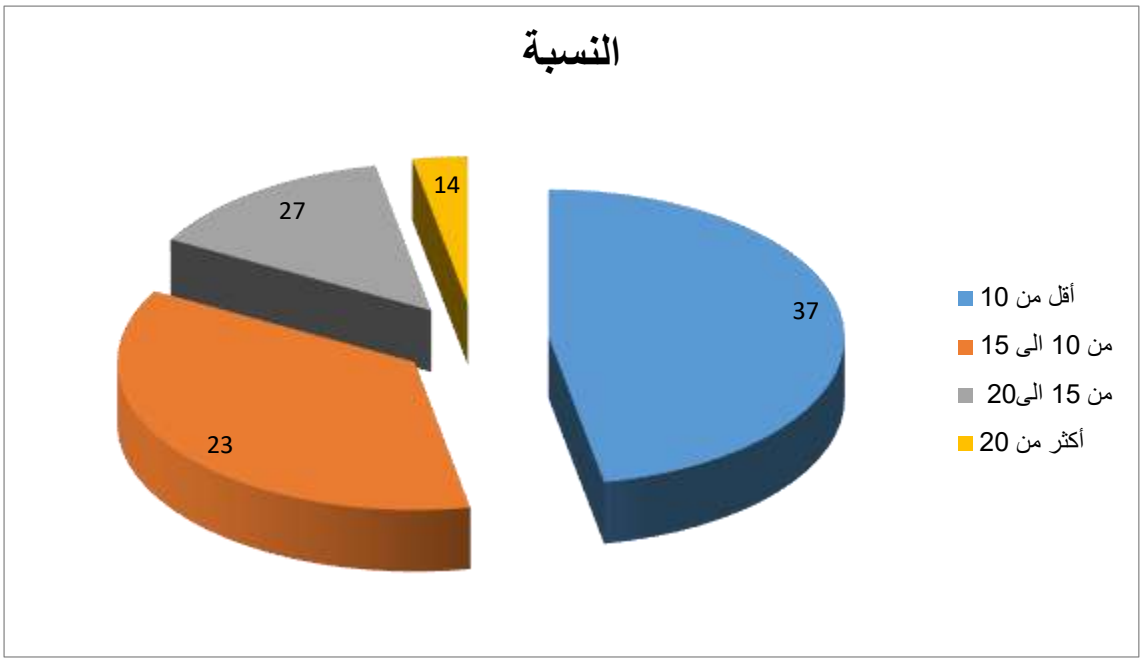

.

على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات :

نظرا لتقادم أسطول النقل فانه سيتم المحاولة في التقليص في كلفة الصيانة وذلك بالعمل على :

- إصدار مناشير تحث على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل

- استعمال منظومة التصرف في وسائل النقل
- العمل على تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والآت تسجيل حضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير وإجراءات تأديبية ضد كل مخالف.
- العمل على مراقبة السيارات باستعمال منظومة مراقبة وسائل النقل عبر الأقمار الصناعية.
- الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاك للوقود وأقل كلفة.
- جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات:

المؤشر 1.3.9: نسبة الربط بشبكة الأنترنات

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	100	100	100	100	100	100	2025

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023:

بلوغ نسبة 100 % من النتائج سنتي 2022 و2023 مقارنة بالتقديرات المتوقعة بالنسبة لنفس السنتين المذكورتين وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها منذ سنة 2016 عبر الشروع التدريجي في تجديد وتعويض المعدات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية تطويرها بالإضافة إلى الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من جهة وبين مؤسسة التعليم العالي الفلاحي من جهة أخرى للحصول على خدمات الأنترنات مع تنظيم وترشيد عمليات الولوج والربط بالشبكة، ومن المنتظر الترفيع في نسق عمليات الربط عبر التجديد التدريجي لأسطول الحواسيب وللمعدات الشبكية بقاعة الإعلامية خلال السنوات القادمة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتقديرات

		2023 ق.م تعديلي (1)	2023 (2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	139320	128131	11189	91,97
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	20885	27689	-6804	132,58
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	19818	18112	1706	91,39
	اعتمادات الدفع	19818	18112	1706	91,39
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	88021	47074	40947	53
	اعتمادات الدفع	52197	50104	2093	96
المجموع	اعتمادات التعهد	268044	221006	47038	82,45
	اعتمادات الدفع	232220	224036	8184	96,48

*دون اعتبار الموارد الذاتية

قدّرت جملة الاعتمادات المنجزة خلال سنة 2023 لبرنامج القيادة والمساندة بـــ 224,036 مليون دينار دفعا أي بنسبة تنفيذ **96,48%** مقارنة بجملة الاعتمادات المرسّمة،

مع العلم أنّه قد تم خلال السنة المالية 2023 إعادة توظيف جملة اعتمادات بقيمة 10,945 مليون دينار داخل البرنامج متوفرة بقسم نفقات التأجير9,310 مليون دينار وبقسم التدخلات 1,635 مليون دينار وإعداده توزيعها على الوحدات العملياتية التالية حسب أولوية حاجياتها من الاعتمادات التكميلية:

- دعم نفقات التسيير لفائدة المندوبات الجهوية للتنمية الفلاحية بمبلغ 10,120 مليون دينار لخلاص جزء من ديونها تجاه المزودين وخاصة العموميين (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال)
- دعم نفقات التسيير لفائدة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بمبلغ 150ألف دينار
- دعم بعض الفقرات الفرعية بقسم التسيير على مستوى مركزي بقيمة 675 ألف دينار لخلاص فواتير استهلاك الكهرباء والغاز وفواتير استهلاك الماء وتنفيذ أحكام قضائية

مع الإشارة إلى أنه تم تجميد 25% من الاعتمادات المرسّمة بقسم التسيير بعنوان المنح المسندة لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة وغير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية (إجراء أتخذ من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بوزارة المالية)

هذا وتتوزع نسب تنفيذ الميزانية حسب تبويب النفقات كما يلي:

القسم 01: نفقات التأجير: تم استهلاك مبلغ 128.131 مليون دينار من جملة الاعتمادات المرسمة بقانون المالية 139,320 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي91,97%.

القسم 02: نفقات التسيير: تم استهلاك مبلغ 27,689 مليون دينار من جملة الاعتمادات المرسّمة 20,885 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 132,58%.

القسم 03: نفقات التدخلات: تم استهلاك مبلغ 18,112 مليون دينار من جملة الاعتمادات المرسّمة 19,818 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 91,39%.

القسم 04: نفقات الاستثمار: تم استهلاك اعتمادات تعهدا ودفعا 47,074 مليون دينار تعهدا و50,104 مليون دينار دفعا أي بنسبة 53% تعهدا و96% دفعا من جملة الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية 2023.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق.م، تعديلي) 1	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2023	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1: الإشراف والدراسات والتشريع	12047	9401	2646	78,04
نشاط عدد 2: الدعم المالي واللوجستي	43808	53258	-9405	121,57
نشاط عدد 3: التصرف في الموارد البشرية	11819	9898	1921	83,75
نشاط عدد 4: دعم التنمية	31742	28039	3703	88,33
نشاط عدد 5: مساندة (تأجير)	119224	109536	9688	91,87
نشاط عدد 6: تحويل اعتمادات لفائدة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بعنوان التشجيع على الاستثمار	13580	13904	-324	102,39
المجموع	232220	224036	8184	96,48

تعتبر نسبة الإنجاز المالي (96,48%) للأنشطة المبرمجة لبرنامج القيادة والمساندة مقبولة مع العلم أنه قد تم دعم بعض الأنشطة عن طريق إجراء تحويلات للاعتمادات المتوفرة بكل من النشاط 3 "التصرف في الموارد البشرية" والنشاط 5 "مساندة- تأجير" حيث تم توفير مبلغ جملي بقيمة 10,945 مليون دينار وإعادة توظيفها لدعم النشاط 2 "الدعم المالي واللوجيستي" بقسم نفقات التسيير لمساعدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية على خلاص جزء من ديونها تجاه المزودين وخاصة العموميين (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال) بقيمة 10,120 مليون دينار وإسناد منحة موازنة لفائدة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بقيمة 150 ألف دينار ودعم بعض الفقرات الفرعية لخلاص فواتير استهلاك الكهرباء والغاز وفواتير استهلاك الماء وتنفيذ أحكام قضائية بقيمة 675 ألف دينار.

ونلاحظ أنّ 10,945 مليون دينار هي اعتمادات متوفرة من الأنشطة المبرمجة والمتعلّقة بالموارد البشرية (تذاكر الأكل، وتأجير الأعوان).

بطاقات النوع الإجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي:

1/ الإطار العام

تعمل مهمة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية على دعم وتطوير القطاعين الفلاحي والصيد البحري والحفاظ على الموارد المائية الوطنية لما لهذا القطاع من دور محوري في ضمان الأمن الغذائي والمائي ودعم التصدير وتوفير موارد الرزق وتشغيل الفئات الضعيفة لاسيما النساء ومحدودي الدخل ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

حيث يشغل القطاع الفلاحي حوالي 14% من اليد العاملة إلى ويوفر دخلا دائما لحوالي 470 ألف فلاح يساهمون في استقرار سكان الريف الذين يمثلون 35%من مجموع العام للسكان. كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 10.2%من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 12% من قيمة الصادرات وبنسبة 7.1% من مجموع الإستثمارات، ويستقطب 7,1%من جملة الاستثمارات بالبلاد.

وتعتبر المرأة فاعلا في غاية الأهمية في هذا القطاع وعنصرًا حيويًا في تطويره وازدهاره. حيث بينت الإحصائيات أن المرأة تمثل 70% من القوى العاملة في القطاع الفلاحيو80% من القوى العاملة في الغابات

وكما تبين إحصائيات الموسم الفلاحي 2017-2018، أن النساء يمثلن 7.8 ٪من exploitants agricoles، 13.8% من المرسمين الدائمين،و42.9% من اليد العاملة الموسمية.

ورغم أهمية دورها مازالت المرأة الريفية العاملة في القطاع تعاني الهشاشة ومن فوارق بين الجنسين. حيث تمتلك النساء الريفيات 5٪ فقط من الأراضي الزراعية العالمية. ومن بين 165 تعاونية فلاحية لا يوجد سوى4تعاونيات فلاحية نسائية

كما أن ما يُقارب خُمس النساء الريفيات (19.8%) فقط لهن دخل خاص بهن مقارنة بأكثر من ثلثي الرجال (55.9%). وثلاثة أرباع طلبة المعاهد المختصة في العلوم الفلاحية هن شابات.

و على الرغم من الدور الكبير للمرأة الفلاحة في الدورة الاقتصادية وفي الوقت الذي تمثل فيه نسبة هامة من العاملين في القطاع الفلاحي فإنها مازالت تعيش وضعيات هشاشة ومن وجود فوارق بينها وبين الرجل خاصة على مستوى ضعف الأجر وعدم التمتع بالتغطية الاجتماعية، وضعف تمثيليتها

في مواقع القرار كمديرات فنيات او أعضاء مجالس او في مجال التصرف في المياه بالوسط الريفي إضافة إلى ضعف نسبة النساء صاحبات المشاريع الفلاحية.حيث بيّنت الاحصائيات أن فقط 6% من صاحبات المشاريع الفلاحية لهن شهادات في الملكية العقارية لأراضهن الفلاحية ممّا يعوق المرأة في الوصول الى مصادر التمويل البنكية لغياب شرط الضمان.

ومن هذا المنطلق وباعتبار الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة الفلاحة في ازدهار القطاع وتحقيق الأمن الغذائي والمائي خاصة فيما يتعلق بدورها في زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية: وخاصة منها المياه والتربة. وحماية التنوع البيولوجي وتبني ممارسات صديقة للبيئة تساهم في تقليل تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي والموارد المائية والثروات الغابية فإن تحسين وضعية المرأة في القطاع الفلاحي وتعزيز المساواة بينها وبين الرجل وضمان احترام حقوقها. لا يمكن إلا أن يساهم في ازدهار هذا القطاع الهام وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بصفة عامة.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تجسيد جملة التعهدات الدولية والوطنية المتعلقة بتكريس المساواة بين الجنسين وتدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في القطاع ا وذلك بغاية ضمان تمكينهم الاجتماعي والاقتصادي وبما يساهم في تحسين جودة حياتهم وكذلك فيما يتعلق بتدعيمهم لمجابهة التغيرات المناخية وذلك من اجل تنمية مستدامة ودامجة.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تحقيق الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وذلك بالمساهمة خاصة في تحقيق كل من: الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

البرنامج عدد 3: المياه

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
التصرف في الطلب على المياه	تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي	نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	6	6	%100	8

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2023:**

تعتبر مساهمة المرأة كرئيسة مجلس إدارة وكمديرة فنية بعنوان سنة 2023 ضعيفة نظرا للعديد من الإشكاليات الاجتماعية بالمناطق الريفية وخاصة بعدم وجود المبادرة من طرف المرأة للمشاركة في التصرف ضمن المجامع المائية بالرغم من البرامج التحسيسية والتوعوية والعقلية السائدة أن هذا النوع من النشاط يقتصر على الرجال. وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للهندسة الريفية بإدماج النوع الاجتماعي ضمن مشاريعها المنجزة على غرار المشروع الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية لتنفيذ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- **الإشكاليات**

من أهم الإشكاليات والصعوبات هي:

- غياب إطار قانوني واضح لإدماج المرأة في مجالس إدارة المجامع خاصة أن الترشح مرتبط بالانخراط وعقد الانتفاع بالماء.

- **التدابير**

-تطوير النظام الأساسي الخاص بالمجامع لدعم إدماج المرأة بالمجامع المائية خاصة بمجلس الإدارة.

- تكثيف التأطير ووضع برامج تحسيسية وتوعوية لتعزيز القدرات القيادية لفائدة النساء بالمجامع المائية،

- اعتماد ميزانية تؤمن تنفيذ إجراءات إدماج المرأة بالمجامع المائية.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري	تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار	نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف	%45	%45	%100	**50**

يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول:إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد ويتمحور حول تحسين وسائل وظروف عمل النساء جامعات المحار

تماشيا مع ما يرمي إليه الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

الإشكاليات

- يعتبر نشاط جمع المحار نشاطا مهمشا ولا ينضوي تحت استراتيجيات الدولة
- الاسباب المباشرة
- نشاط جمع المحار لا يزال نشاطا حرفيا وليس من أولويات الدولة
- تمثل نسبة النساء جامعات المحار نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي عدد للصيادين
- عزوف ورفض النساء جامعات المحار الانخراط للحصول على بطاقة صياد محترف
- التوزيع غير المنتظم للمحار والمرتبط بشكل أساسي بطبيعة هذا النوع (17 منطقة معتمدة لإنتاج الرخويات ذات الصدفتين)
- الأسباب الهيكلية
- ضعف المجامع المهنية للصيد البحري في قطاع جمع القوقعيات
- - عدم وجود استراتيجيات محددة لنشاط جمع المحار.
- غياب التجهيز بالمعدات والموارد البشرية في أقسام الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالمندوبيات الجهوية لإرشاد وتكوين ومتابعة النساء جامعات المحار

المقترحات

- تفعيل الخطة الوطنية لإنقاذ منظومة القفالة لتشجيع النساء جامعات المحار
- اعداد دراسة تشخيصية لتحديد الأسباب المباشرة والغير مباشرة لتدهور مخزون المحار.
- تطوير بنية أساسية مينائية تأخذ بعين الاعتبار مراعاة النوع الاجتماعي لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع.

- تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية حول أهمية الهيكلة المهنية والتنظم صلب مجامع مهنية للصيد البحري وذلك لتمكينهم من التمتع بالامتيازات الجبائية وتسهيل ولوجهم للأسواق الرائدة.
- تنظيم حملات توعية وتدريب وإرشاد للنساء جامعات المحار
- تحسين ظروف عمل المرأة (النقل، المأوى، الملبس، إلخ).
- تشريك النساء جامعات المحار في الإصلاح الجديد لنظام الضمان الاجتماعي.
- تنفيذ استراتيجية وطنية لنشاط جمع المحار (فتح المواسم).
- ادماج اعتمادات مخصصة لنشاط جمع المحار في ميزانية الدولة لتحسين ظروف عمل المرأة.
- تجهيز خلايا الصيد بأقسام الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في 3 مندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية بالمعدات والموارد البشرية لمتابعة ومراقبة موسم جمع المحار.
- التعاون مع الجمعيات الخاصة لتشجيع النساء جامعات المحار على القيام بزيارات طبية وإيجاد أنشطة بديلة لهن خارج موسم الصيد.

ونظرا لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج، تم الشروع في بلورة "خطة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس" بمشاركة مختلف الهياكل المتدخلة في المنظومة. وسيرتكز تمويل هذه الخطة، التي ستمتدّ لخمس (5) سنوات، على عدد من مشاريع التعاون الدولي كمصادر أساسية للتمويل. وقد تم تخصيص برنامج كامل للنّهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للنساء جامعات المحار. وفي هذا الإطار، سيتم تمتيع الراغبات من هذه الفئة بقروض صغرى (Micro crédits) تتيح لهم الاستثمار في أنشطة أخرى بديلة في إطار برنامج التعاون الفنّي التونسي - الإيطالي "Nemo Kantara" وذلك في حدود 2,5 م.د.